مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة
اسم الكاتب: أ.م.د. نادية فاضل عباس فضلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7067
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 20:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة ""

أ.م.د.نادية فاضل عباس فضلي(*)
drnfa74@yahoo.com

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة في النظام السياسي لدولة الامارات العربية المتحدة ،من حيث نشأتها وتكوينها مع دراسة النظام الفيدرالي القائم في دولة الامارات، وشكل المؤسسات السياسية المكونة لهذا النظام، والمتمثلة في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ،مع تقييم لتجربة الفيدرالية والكونفدرالية في الامارات بإيجابياتها وسلبياتها، وهل وصلت التجربة الى مرحلة النضج الاتحادي بعد وفاة زعيمها المؤسس الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان"، الذي كانت لقيادته الفاعلة دوراً لما وصلت اليه الامارات اليوم ، فالفيدرالية فكر قبل ان تكون ممارسة ، فهل هناك تقارب بين الفكر والممارسة في التجربة الفيدرالية في الامارات ، ولاسيما وان هناك حالة عدم استقرار في منطقة الخليج العربي، وبالطبع الامارات جزء منها وقد يؤثر مستقبلاً على كيانها في حال تعرض دول الخليج العربي لحركة التغييرالعربي والحراك الشعبي التي شهدتها دول المنطقة العربية منذ العام ٢٠١١.

المقدمة

لقد كانت عملية بناء دولة الإمارات العربية المتحدة في العام ١٩٧١، عملية ليست باليسيرة، فقد كانت هناك عوامل فاعلة وجهود قيادية أدت إلى نشأة هذا الاتحاد، مع توافر شخصية كارزمية مثل الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان"، الذي تميز بحنكته السياسية وآرائه

(*) مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد .

السديدة التي وصلت بدولة الإمارات إلى هذا المستوى المتقدم من حيث تطور النظام السياسي والبناء المؤسسي.

أن الإمارات العربية المتحدة استطاعت تحقيق عددٍ من الإنجازات الداخلية والخارجية ، ولكن الأهم من كل هذه الإنجازات هو بقاء الدولة الاتحادية متماسكة ، وهذا يعود إلى مرحلة نضوج الدولة الاتحادية عبر بنيتها الدستورية والقانونية الاتحادية التي أصبحت من المسلمات التي تحكم الحياة السياسية في الإمارات العربية المتحدة.

لقد ترسخت المؤسسات القيادية والهيئات التشريعية والتنفيذية والأجهزة السياسية والإدارية الاتحادية التي تسير الأمور الداخلية والخارجية على الصعيد الاتحادي، كما تم ربط الإمارت السبع بروابط قبلية واجتماعية غير قابلة للتفكيك، وحلت الهوية الاتحادية محل الهوية المحلية.

ولكن وبعد مرور اكثر من اربعين عاماً على تجربة الامارات العربية المتحدة ، نرى ان هذه التجربة كانت متميزة في العقود الاولى من نشأتها، وفي العقد الاخير تعرضت التجربة الاتحادية الى تحديات في مقدمتها، الاختلال السكاني الملحوظ الذي اثر بشكل او بآخر على الخلفية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان الاصليين للاتحاد والذي اصبح يهدد الامن ربما على الصعيد المستقبلي، مع تزايد التحديات الخارجية المتمثلة بالتهديد الايراني للامارات لفرض هيمنته الاقليمية على الخليج العربي والتغييرات في المنطقة العربية بعد العام ٢٠١١، وعليه ينطلق البحث من فرضية مفادها ان النظام السياسي لدولة الامارات سيبقى قوياً لسنوات قادمة اذا ماتم تغيير اساليب التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الدولة، واعتمد البحث على المنهج التأريخي والنظمي لدراسة النظام السياسي في دولة الامارات.

وعليه ستتناول الدراسة المباحث الاتية:

- المبحث الاول:النشأة التاريخية لدولة الإمارات العربية المتحدة .
- المبحث الثاني مكونات النظام السياسي للامارات.
- المبحث الثالث ايجابيات وسلبيات النظام السياسي ومستقبل الاتحاد.
- الخاتمة

المبحث الاول: النشأة التأريخية لدولة الامارات العربية المتحدة

دولة الامارات العربية المتحدة مرت بمراحل متعددة الى ان وصلت الى ما عليه الشكل الحالي، فقد كان التهديد الخارجي حاضراً على مستقبل ماتعرف سابقاً بالامارات المتصالحة، فقد كانت خاضعة لها وتعتمد على بريطانيا للدفاع عن امنها، ولاسيما وان لها مشكلات حدودية بينها وبعض الدول الاقليمية مثل السعودية وايران وايضاً تهديدات قادمة من اليمن الجنوبي ومنطقة ظفار العمانية، اذن وطبقاً لكل هذه التهديدات كيف نشأ الاتحاد؟ وماهي الحيثيات التي اسهمت في نشأته؟

اولاً: النشأة التأريخية لدولة الإمارات العربية المتحدة :

لقد واجهت دولة الإمارات العربية قبيل وجود الاتحاد بشكله الحالي صعوبات كثيرة وحتى الوقت الحاضر، وهذه الصعوبات تمثلت في كيفية ترسيخ فكرة الدولة الاتحادية ، فضلاً عن كيفية إحداث التوازن العادل بين الإمارات السبع، ومن ثم الاعتراف بالكيان الاتحادي على المستوى الإقليمي والعربي والدولي ، ودفع الخطر الإيراني الذي تمثل في احتلال جزر الإمارات الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، قبل كل شئ علينا الاطلاع على طبيعة تكوين الدولة ونشأتها .

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة (الكيان السياسي الحالي للإمارات) في شبه الجزيرة العربية، اذ يحدها من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج العربي، ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية أيضاً، ومن الشرق خليج عمان وسلطنة عمان، وتبلغ مساحتها ٨٣،٦٠٠ كيلومتر مربع، كما تمتد سواحلها المطلة على الساحل الجنوبي من الخليج العربي مسافة ٦٤٤ كيلو متراً من قاعدة شبه جزيرة قطر غرباً" وحتى رأس مسندم شرقاً، اذتقع على هذا الساحل إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين ورأس الخيمة، بينما يمتد ساحل الإمارة السابعة وهي الفجيرة

على ساحل خليج عمان بطول ٩٠ كيلومتراً، وتشغل الإمارات بذلك المنطقة الواقعة بين دائرتي عرض ٢٢ و٢٦,٥ درجة شمالاً، وخطي طول ٥١و٥٦,٥ شرق خط جرينتش[١].

وينتسب سكان الإمارات لأصول عربية عريقة ، فالسواد الاعظم منهم مرتبط بهجرتين عربيتين كبيرتين وفدتا إلى المنطقة قبل الميلاد ، الأولى أتت من قلب الجزيرة العربية ويعرف هؤلاء "بالنزاريين "، أما الثانية فوفدت إلى المنطقة حوالي عام ١٢٠ قبل الميلاد إثر انهيار سد مأرب، آتية من الجنوب الغربي للجزيرة العربية ، وهؤلاء يعرفون باسم "اليمنيين القحطانيين" ، وتفرعت من هاتين الهجرتين قبائل يمانية وأخرى نزارية ، وهذه القبائل انقسمت بدورها إلى بطون وأفخاذ أطلقت على نفسها أسماء من اشتهر من شيوخها وقادتها أو أسماء المناطق التي سكنتها ، فكانت النتيجة أن هناك مئات التسميات القبلية التي تشكل في مجموعها شعب الإمارات ،وقد ارتكز التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي في مجتمع الإمارات حول وحدة القبيلة، فلكل إمارة مجموعة متباينة من القبائل ذات التنظيم المعقد التي يفخرأفرادها بالانتماء إليها ، لكن بمرور الوقت انتشرت القبائل حسب مناطق تركزها وهي[٢]:

١. أبو ظبي : بنو ياس (آل بو فلاح، المزاريع، السودان ، وآل بومهير ، الهوامل ، القبيسات ، المرر، الرميثات)، والمناصير ، والعوامر.
٢. دبي: آل بو فلاسة التي تنحدر من أسرة آل مكتوم الحاكمة ، والسودان، والمرر.
٣. الشارقة : القواسم ، والمزاريع ، وآل بو نعيم وبنو كتب ، وآل علي ، والنقبيين، والشوامس ، والطنيج.
٤. رأس الخيمة : القواسم ، والسودان ، وآل علي ، والمرر، والمزاريع ، وآل بو نعيم ، والزعاب ، والشحوح ، والحبوس.
٥. عجمان: آل بونعيم ، والسودان ، وآل بومهير .
٦. أم القوين : آل علي .

[١] منى محمد الحمادي، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة ١٩٤٧-١٩٦٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،أبو ظبي ، ٢٠٠٨،ص١٣.
[٢] المصدر نفسه، ص ١٥-١٧.

٧. الفجيرة : الشرقيون .

وعاشت بين هذه القبائل جماعات اخرى غير عربية اتت من شبه القارة الهندية ومن فارس ومن الساحل الافريقي، ونتيجة لطبيعة المنطقة الصحراوية وقلة الموارد الطبيعية قبل اكتشاف النفط توجه السكان بمختلف عناصرهم الى البحر الذي شكل المصدر الاساسي لرزقهم، فعملوا في الغوص في اللؤلؤ وصناعة السفن، والنقل البحري، والتجارة مع الهند وشرق افريقيا وغيرها من الاماكن، وصيد الاسماك والزراعة وبعض الصناعات اليدوية.

أن الإمارات العربية المتحدة منذ فجر التاريخ ذات مناخ صعب ويغلب على اراضيها الصحارى والجدب، ولكنها تقع بين مناطق حضارية غنية ، وكانت الإمارات العربية المتحدة همزة الوصل بينها ، وهنا توضحت معالم بارزة في شخصية ابن الخليج العربي الذي صار له شخصية متميزة مثل شخصية أبناء بعض الأقاليم الأخرى ، مثل وادي النيل وإيران وفرنسا والصين ، وكان أبناء الإمارات قد نهلوا من هذه الثقافة سعة الأفق والانفتاح ، وكيفيةالتعايش مع المخالف لهم وكيف يتعامل معهم، فضلاً عن ذلك يلاحظ اهتمام الشيخ " حمدان بن زايد آل نهيان"[*] بدراسة الدول العربية الموجودة في الخليج العربي والتي تعد امتداداً عربياً عمانياً على الساحل الإيراني ، وكانت لغتها العربية وملوكها من عرب عمان على الساحل الإيراني ، وكانت هذه الدولة العربية وملوكها من عرب عمان من ميناء "قلهات"، وسيطرت هذه الدولة على كل ساحل الباطنة وساحل عمان وجنوب مسقط وجزء كبير من ساحل الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين

[*]الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان هو الابن الرابع لمؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، واخ غير شقيق للشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ، رئيس دولة الامارات الحالي ، ولد الشيخ حمدان في في مدينة العين من العام ١٩٦٣ ، ويحمل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية وإدارة الاعمال من جامعة الإمارات العربية المتحدة ، اصدر الشيخ خليفة بن زايد رئيس الدولة بصفته حاكماً لإمارة أبو ظبي مرسوماً اميرياً بتعيين الشيخ حمدان بن زايد ممثلاً للحاكم في المنطقة الغربية وذلك بتأريخ ٢٠٠٩/٦/١٣، وكان قبل ذلك قد عين وكيلاً لوزارة الخارجية من العام ١٩٨٥–١٩٩٠ وليصبح بعد ذلك وزيراً للدولة للشؤون الخارجية من العام ١٩٩٠–٢٠٠٥، وتولى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء منذ العام ٢٠٠٣ ، ويترأس ايضاًمكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات ،كما يرأس هيئة البيئة لإمارة أبو ظبي ،كما يشغل رئيس هيئة الهلال الاحمر ، ويمثل الدولة في العديد من المحافل الاقليمية والعربية والدولية ، وحصل على العديد من الاوسمة من العديد من الجهات الحكومية والجهات الخيرية نظراً لدوره الفاعل في المجالين السياسي والانساني ، ينظر : الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، الشبكة الالكترونية الدولية ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، آب / ٢٠١٣.

والقطيف والساحل الجنوبي لإيران الذي سكنته القبائل العربية منذ زمن سحيق ومازالت حتى اليوم، وقد استقرت كثير من القبائل العربية داخل فارس أيضاً بعد الفتوحات الإسلامية وكذلك في اقليم "خراسان"، وهذا يعني إن العرب كانوا يسكنون الساحل الإيراني منذ بداية التاريخ ، ومن ثم فإن الجزر التي تدعي إيران أحقيتها بها هي جزر عربية وكانت السلطة السياسية على الساحل الفارسي عربية ،وعليه تعود أصول تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة كما تعرف اليوم ككيان سياسي إلى المدة ١٦٠٠-١٨٠٠ ميلادية، وذلك حين تحولت الإمارات من مجرد قبائل صغيرة متناثرة إلى حلف سياسي وإمارة وشيخ وحكومة، وجاء هذا التحول الخطير في المدة مابين القرنين السابع عشر والتاسع عشر[١].

وقبل نشأة الاتحاد كانت المنطقة تسيطر عليها قوتان أساسيتان هما : قوة "القواسم"، وقوة بني "ياس"، واستطاعت هاتان القوتان إن تسيطرا على معظم المنطقة منذ انفصال المنطقة عن سيطرة دولة آلبو سعيد التي على مايعرف بسلطنة عمان اليوم، وكانت القواسم قوة بحرية اتخذت من رأس الخيمة مقراً لها ، وكانت تدين لهم بالولاء قبائل الساحل، وكذلك الداخل في مناطق مايعرف اليوم بالإمارات الشمالية، اما قوة بني ياس فكانت قوة برية بدأت في واحة "ليوا" بالظفرة، وكانت عبارة عن حلف من ١٥ قبيلة تقوده أسرة "آلنهيان"،ونظراً لقوة القواسم البحرية ، فقد كانوا على قدر كبير من الأهمية في المنطقة ، إذ كانوا يسيطرون على المراكز التجارية الأساسية فيها ، لكن قوة القواسم تراجعت فيما بعد لصالح قوة حلف بني "ياس" بسبب ضرب بريطانيا قوة القواسم ، وكانت نتيجة الحملات البريطانية العسكرية ضد القواسم ان فرضت بريطانيا على الإمارات المتصالحة التوقيع على المعاهدة المانعة الأبدية في آذار ١٨٩٢، التي نصت مايأتي[٢]:

١. عدم الدخول في مراسلات مع أية حكومة غير الحكومة البريطانية.

---

[١] محمد مرسي عبد الله، قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، ١٩٩٩،ص٤-٩.

[٢] محمد بن هويدن، الفيدرالية في الإمارات : النظرية والواقع والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٠، ص٣٩-٤٠.

٢. عدم إقامة أي وكيل لأية حكومة اخرى من دون موافقة الحكومة البريطانية.
٣. عدم التنازل أو بيع أو رهن أراضيها أو القبول باحتلال لأي إمارة إلا إلى الحكومة البريطانية .

لقد جاءت هذه المعاهدة من طرف واحد ، اذ فرضت الالتزامات على مشيخات الإمارات المتصالحة ، فيما لم تفرض التزاماً واحداً على الحكومة البريطانية ، كما جاءت المعاهدة مانعة ، اذ إنها فرضت العديد من الموانع على الإمارات المتصالحة ، وجاءت ايضاً معاهدة ذات طابع ابدي إذ لم تحدد مدة زمنية لصلاحية سريانها ، كما كان الوضع مع المعاهدات السابقة التي وقعتها بريطانيا مع إمارات الساحل المتصالحة[١].

حصلت بريطانيا على العديد من المزايا السياسية والعسكرية والاقتصادية من جراء تواجدها في المنطقة ، إذ كانت المنطقة تابعة سياسياً لبريطانيا ، وكانت تعتمد على الحماية العسكرية البريطانية ، كما أن بريطانيا استفادت اقتصادياً بفرض سيطرتها على قطاع صيد اللؤلؤ ، وقطاع التنقيب عن النفط ، فقد تعهد حكام الإمارات المتصالحة في العام ١٩١١ ، بعدم منح حقوق صيد اللؤلؤ لأي جهة دون موافقة المقيم السياسي البريطاني في المنطقة ، ووقعت في العام ١٩٢٢ على اتفاقية مع الحكام تحظر عليهم منح امتيازات التنقيب عن النفط في أراضيهم لشركات نفط غير مرغوب فيها من قبل الحكومة البريطانية ، كما عملت بريطانيا على منع أي توغل خارجي من شأنه ان يخلق نفوذاً له في المنطقة ، فقد ذكر ان وزير خارجية بريطانيا آنذاك اللورد" لاندسداون " قد صرح في العام ١٩٠٣ بأن بلاده ستقاوم بالقوة أي دولة تسعى لتأسيس قاعدة بحرية لها في الخليج[٢].

وكان العام ١٩٢٨، علامة فارقة في تاريخ إمارة أبو ظبي إذ تم اختيار الشيخ" شخبوط بن سلطان آل نهيان"[(*)]، حفيد زايد الكبير مقاليد لتولي الحكم في الإمارة ، وجاء ذلك الاختيار لينقل

---

[١] المصدر نفسه، ص٤٠.

[٢] المصدر نفسه، ص٤١-٤٢.

[(*)] الشيخ شخبوط بن سلطان بن زايد بن خليفة بن شخبوط بن ذياب بن عيسى بن نهيان آل نهيان ، امتدت مدة حكمه من العام ١٩٢٨-١٩٦٦، من مواليد العام ١٩٠٥، توفي في العام١٩٩٠ ،وكان حاكماً لإمارة أبو ظبي تم تنحيته من الحكم=

إلى سدة الحكم جيلاً جديداً بزعامة رجل يحظى بدعم أعمامه خليفة بن زايد أكبر أبناء الشيخ " زايد الكبير ومنذ العام ١٩٢٨، بدأ الشيخ " شخبوط حكماً مستقراً استمر قرابة أربعين عاماً قبل أن يحل محله أخوه الأصغر الشيخ" زايد بن سلطان آل نهيان"[*]، والجدير بالذكر أن بريطانيا كانت

=من قبل العائلة الحاكمة وتعيين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكماً لإمارة أبو ظبي ، ينظر : الشيخ شخبوط بن سلطان ، الشبكة الالكترونية الدولية ، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، ، ٢٠١٢.

[*]الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان،ولد في إمارة العين من العام ١٩١٨،وقد سمي على أسم جده الشيخ زايد بن خليفة والملقب بزايد الكبير ، والذي حكم إمارة أبو ظبي منذ العام ١٨٥٥-١٩٠٩، وتعلم الشيخ زايد مبادئ الحرب وفنون القتال بين البدو ، وأتصف بالشجاعة ، وقد شغف الشيخ زايد بمعرفة وقائع وتاريخ المنطقة في شبه الجزيرة العربية ، أحب الشعر الذي كان أقرب في حكمته ومغزاه الى ذاته ، عمل الشيخ زايد بكل جهد فجمع في شخصه كل صفات القيادة وأدرك قواعد لعبة التوازنات القبلية وأصول حل الخلافات الناشئة بين الاطرف المختلفين فيما بينهم ، وأيقن ان صراع البقاء سيبقى هاجس جميع القبائل ، وان النزاعات الناجمة عن ذلك لن تنتهي حتى يتغير المحيط والوضع العام ، ولمع نجمه إبان المحادثات الخاصة بحل النزاع حول منطقة البريمي الحدودية ،ونظر اليه الناس بإحترام واعجاب شديدين ، وتولى الشيخ زايد حكم العين في العام ١٩٤٦، ولم تكن ندرة الماء وقلة الامكانيات حجر عثرة امام تطوير مدينة العين ، وبدأ الشيخ زايد التعرف على العالم الخارجي في أول زيارة الى بريطانيا في العام ١٩٥٣، ومنها الى دول اخرى كالولايات المتحدة الامريكية ولبنان والعراق ومصر وسوريا والهند وايران ، ومضى في طريق الاصلاح فلم يترك ميداناً دون ان يطرقه حتى عرف بأنه رجل الاصلاح الكبير ، وكانت كل الاصلاحات والانجازات توضح ان زايدهو الرجل الموعود بحكم إمارة أبو ظبي ، وفي ٦آب ١٩٦٦ ، تولى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في أبو ظبي فوضع برنامج بناء ضخم لعملية الانماء ، وبدأ بدفع أبناء شعبه للمساهمة بكل طاقاتهم في هذه العملية ، كما دعا الكفاءات الاجنبية لدعم هذه المسيرة بالخبرات ولم تمض ايام على تسلمه للحكم حتى أعلن الشيخ زايد عن إقامة حكومة رسمية ذات إدارات ودوائر واسند اليها المهام اللازمة لتسيير الدولة ، وكانت الاولويات عند الشيخ زايد هو إقامة المدارس والمساكن والخدمات الطبية وانشاء الميناء والمطار وشق الطرقات وبناء جسر يربط بين أبو ظبي واليابسة ، وكان على يقين بضرورة تطوير المستوى الحياتي والمعيشي للفرد ، ودعى الى التسريع بعملية التنمية واولى اهتماماً خاصاً بالبيئة فأنفق مبالغ طائلة على عملية تشجير مدينة العين وإمارة أبو ظبي وتتابعت العملية بعد قيام الاتحاد الى سائر إمارات البلاد ليصل عدد الاشجار المزروعة الى نحو ٤١ مليون شجرة خلال ثلاثة عقود الماضية ، فقد حلم الشيخ زايد بتحويل الصحراء الى واحة خضراء تقلل من قسوة المناخ فكان له ما اراد بفضل عمله الدؤوب ورؤيته البعيدة وفي هذا السياق اوجد الشيخ زايد محمية طبيعية نادرة وفريدة في جزيرة بني ياس ، واولى الشيخ زايد مشارع المياه والطاقة اهمية بالغة لايمانه بأن توفيرها يسهم في دفع عجلة النمو الصناعي والزراعي قدماً في البلاد وعليه فقد امتدت شبكات المياه والكهرباء في انحاء الدولة لتؤمن احتياجات المواطن من المياه العذبه وتفي بالاحتياجات الضرورية ، وفيما يتعلق بمواقفه السياسية والوطنية فأن الشعوب نفسها في مختلف الاقطار العربية والاسلامية تشهد لزايد اهتمامه بتأمين الرفاهيه لشعبه ولم يشغله ذلك عن الاهتمام ايضاً بأمته العربية والاسلامية ، توفي الشيخ زايد رحمه الله في ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٤و ينظر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، الشبكة الالكترونية الدولية ، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، ٢٨ تموز٢٠١٣، وايضاً: السيرة الذاتية للشيخ زايد بن سلطان ال نهيان، الشبكة الالكترونية الدولية ، موقع الفرقلس ، آب ٢٠٠٧، ص١-٣.

في حقبة الخمسينيات من القرن الماضي قد تخوفت من إمكانية التوغل السوفيتي في المنطقة ، وكذلك التخوف من تزايد فرص المد القومي العروبي إليها أدى إلى إنشاء بريطانيا ما يعرف بمجلس الإمارات المتصالحة في العام ١٩٥٢، وهذا المجلس وضع ولأول مرة اجتماعاً دورياً لمشايخ الإمارات السبع يجتمعون عن طريقه مرتين كل سنة من أجل مناقشة القضايا التي تهم الأطراف[١].

وقبل إنشاء المجلس كانت الحكومة البريطانية تتباحث مع كل حاكم على حدة، ولكن تبين أن هناك فائدة سياسية من إقامة مجلس موحد للمناقشات المشتركة ، وكان هذا المجلس بطابعه الاستشاري أكثر انفتاحاً وديمقراطية إذا قورن بنظام المفاوضات الخاصة من قبل ، وكانت علاقات ودية تتبلور في إطار مجلس الإمارات المتصالحة بين أعضائه من الجيل المفعم بالحماسة والنشاط ، وفي حين كان الشيخ " زايد" يتحدث بقوة وحماسة بشأن أبو ظبي كان للشيخ " راشد" دور مهم وفاعل فيما يخص إمارة دبي ، وقد لاحظ الوكيل السياسي " بيري جوردون " أن الشيخ " راشد" الذي منعته التقاليد العربية من أن يبرز نفسه بحيث تطغى شخصيته في حضور أبيه أن له دوراً ريادياً في النقاشات إذ اضحى من الأفضل من وجهة نظره أن يبقى حاكم دبي المسن غائباً عن الاجتماعات، وشهدت تلك الحقبة مولد علاقة دائمة التعاون بين الشيخ "زايد" والشيخ" راشد"، وهي العلاقة التي عادت بالفائدة على مستقبل هذه المنطقة من الخليج العربي[٢].

وقد اكتسب الشيخ "زايد" عن طريق حضوره المنتظم لاجتماعات مجلس الإمارات المتصالحة خبرة كبيرة في التعامل مع حكام المنطقة، والأهم من ذلك أن هذه الاجتماعات قد أتاحت له فرصة التعرف إلى أولياء العهود وأبناء الحكام الآخرين، ورغم أنه لم يكن حينها حاكماً لأبو ظبي، فإن كونه ممثلاً للحاكم في العين قد منحه صفة رسمية مما مكنه من التدخل أحياناً بشكل حاسم في مناقشة بعض القضايا مثل الصحة والطرق ، وكانت المؤازرة الإيجابية التي أبداها الشيخ " زايد" لمجلس الإمارات المتصالحة منذ إنشائه ، وراء مساهمة الشيخ " شخبوط" في أعمال

---

[١] ينظر محمد بن هويدن ، ص ٤١-٤٢وينظر : بقوة الاتحاد : صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان القائد والدولة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٥، ص ٨٧.

[٢] بقوة الاتحاد، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠-١٤١.

المجلس بصورة أكثر إيجابية والتزاماً ففي اجتماع ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٣ ، خصص حاكم أبو ظبي ما نسبته ٤% من عوائد النفط المستقبلية لتطوير منطقة الإمارات المتصالحة بأكملها[١].

في كانون الثاني ١٩٦٨، أعلنت حكومة حزب العمال في بريطانيا برئاسة "هارولد ويلسون"، عزمها الانسحاب من الامارات المتصالحة بنهاية العام ١٩٧١، كجزء من سحب بريطانيا لقواتها المتواجدة في شرق السويس، وكانت الحجة الرسمية تتمثل في التكاليف الباهضة التي كانت تتكبدها الخزانة البريطانية، لكن ذلك لم يكن هو السبب الوحيد وراء القرار البريطاني، فقد كانت هناك جملة من الأسباب الرئيسة الأخرى لهذا القرار واهمها : تراجع أهمية المنطقة كمعبر جغرافي للمستعمرات البريطانية في الشرق بعد استقلال الهند في العام ١٩٤٧، فضلاً عن التخوف من تنامي تيارات مناوئة للوجود البريطاني في المنطقة ، وإمكانية ظهور خطر حقيقي شبيه بالوضع في عدن هذا القراركان مفاجئاً لحكام الإمارات المتصالحة[٢].

كان الاتحاد بين إمارات الخليج جميعاً حلماً يرواد مخيلة الشيخ "زايد" وكل فرد من أبناء منطقة الخليج العربي، ومن هذا المنطلق الوحدوي وفي إثر قرار بريطانيا في ١٦/ كانون الثاني ١٩٦٨ الانسحاب من الخليج العربي، كان الحماس شديداً لإقامة اتحاد بين إمارات الخليج، فجاءت الخطوة الاولى في انعقاد الاجتماع التأريخي الذي تم بين الشيخ " زايد" وبين "سعيد آل مكتوم " حاكم إمارة دبي في شباط ١٩٦٨، في منطقة " السميح" على الحدود بين الامارتين، ومن واقع الايمان بالأسرة العربية الواحدة أبدى سمو الشيخ " زايد " كل السماحة لحل مسألة الحدود المعلقة بين إمارتي دبي وأبو ظبي ، اذ تمخض عن هذا الاجتماع التوقيع بين الحاكمين على اتفاقية إقامة اتحاد ثنائي بين الإمارتين ، كما اتفق الحاكمان على دعوة إخوانهما أصحاب السمو حكام الإمارات المتصالحة الاخرى لمناقشة هذا الاتفاق والاشتراك فيه ، ومن ثم دعوة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق معهما على عمل موحد لتأمين ذلك، وفي إثر اجتماع حكام الإمارات التسع في أبو ظبي اكد الشيخ "زايد" ((لقد التقت رغبة إخواني حكام الإمارات مع رغبة أبناء الإمارات الذين يكونون شعباً واحداً يملك ارضاً واحدة،

---

[١] المصدر نفسه، ص١٤٢.

[٢] محمد بن هويدن، مصدر سبق ذكره، ص٤٢-٤٣.

التقت هذه الرغبة على قيام الاتحاد ليكون قادراً على حفظ كيانها))، وكان دور الشيخ "زايد" بارزاً في المساعي الجماعية المخلصة لإقامة الاتحاد الموسع ليشمل الإمارات جميعاً، وأخذت الاجتماعات التحضيرية تتوالى في أبو ظبي ودبي والدوحة، وعقب استقلال إماراتي قطر والبحرين تواصلت الجهود لإقامة اتحاد بين إمارات الساحل، وفي الأيام الأخيرة للتحضير لإعلان قيام دولة الاتحاد وقع الاحتلال الايراني على الجزر الإماراتية الثلاث، فكانت تلك القضية الوطنية أولى القضايا التي واجهتها قيادة الدولة ممثله بالشيخ "زايد" الذي واجه طموحات الشاه وعنفه بحكمة وبعد النظر، فطالب إيران بإعادة الحق الى أهله، ونادى بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية والتزاماً بمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول، وهي المطالبة الحكيمة المستمرة التي حازت تأييد معظم دول العالم[1].

جاء الإعلان عن الدولة الاتحادية الجديدة في الثاني من كانون الاول في العام ١٩٧١ ، وتمكنت الدولة الاتحادية الوليدة بالأسلوب التدريجي والمتأني من تجاوز العديد من الصعوبات الداخلية والخارجية ، لقد استمر الاتحاد وأكد بما لايقبل الشك خطأ كل التوقعات المتشائمة التي كانت تتوقع فشله وتفككه إلى كيانات صغيرة ،فما حدث على ارض الواقع هو عكس ذلك تماماً حيث تداخلت المصالح الوطنية وتشابكت المكتسبات الحياتية وتم احتواء الخلافات وأصبح الاتحاد قيمة كبرى في حياة المواطن في الإمارات وتحول إلى حقيقة غير قابلة للعودة إلى حالة التجزئة التي كانت سائدة قبل العام ١٩٧١[2].

لقد كان عقد السبعينيات من القرن الماضي بمثابة العقد التأسيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، لقد تميز هذا العقد بالحماس الوطني الذي أسهم مساهمة ملحوظة في تجاوز التحديات والمخاطر التأسيسية للكيان الاتحادي الوليد ، كان الجميع القيادة والقاعدة خلال هذه

---

[1] د. احمد جلال التدمري، ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، ٢٠٠٢، ص٨-٩.

[2] عبد الخالق عبد الله ، تطور النظام الاتحادي في الإمارات ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد٣١١، كانون الثاني٢٠٠٥، ص٢١.

السنوات مندفعاً لتقوية الدولة الاتحادية وبناء مؤسساتها وتوحيد مرافقها واستكمال تشريعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما كانت معظم المؤشرات الحيوية في تصاعد مستمر خلال هذه السنوات الأولى، فاجتماعات المجلس الأعلى كانت مكثفة ودورية ومواكبة مع الاحتياجات والمتطلبات الشعبية واجتماعات مجلس الوزراء منتظمة ووزارات وهيئات الدولة تتوسع وتقدم الخدمات بسخاء، أما المجلس الوطني فقد كان مليئاً بالحيوية ويشرف على إصدار التشريعات والقوانين الاتحادية، وكانت الميزانية الاتحادية في أوجها وسخية في عطائها في الداخل والخارج وتنمو يوماً بعد يوم مع تنامي الإيرادات النفطية التي تدفقت بغزارة خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي[١].

ومن جانب آخر تعرضت الإمارات العربية المتحدة على الصعيد السياسي لتحديات فمنذ اليوم الأول لإعلانها تحديات سياسية كبيرة داخلية وخارجية ، تمثلت الأولى في ترسيخ فكرة الدولة الاتحادية وتكريس الولاء لها بين افراد المجتمع عوضاً عن القبيلة او الإمارة فضلاً عن التنمية المتوازنةبين الإمارات السبع، وتمثلت التحديات الخارجية في الاعتراف بالكيان الاتحادي على المستوى الاقليمي والعربي والدولي، ودرء الخطر الإيراني الذي تمثل في احتلال جزر الإمارات الثلاث: أبو موسى وطنب، الكبرى وطنب الصغرى، فأما الشق الأول من التحديات الداخلية التي واجهتها وتواجهها دولة الإمارات العربية المتحدة فهو نتاج طبيعي لمجتمع ينتقل من شكل سياسي إلى آخر ومن نظام القبيلة إلى نظام الدولة العصرية، ومن سلطة الفرد إلى سلطة المجتمع، بكل ماارتبط بهذا الانتقال من صعوبات وتحديات، ولذلك فهي تعد نتاجاً أميناً للظروف السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في الإمارات قبل قيام الاتحاد[٢].

وأما جذور الشق الثاني من هذا التحدي فترجع إلى القرون الماضية ، وبالتحديد منتصف القرن الثامن عشر،عندما كان الخليج والجزيرة العربية يموجان بالتغيرات السياسية ، فلا يمكن أن ننظر إلى ماكان يحدث في منطقة الإمارات آنذاك بمعزل عما كان يحدث في دول الجوار كالمملكة

---

[١] المصدر نفسه، ص٢٢.

[٢] د.فاطمة الصايغ، التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة ، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٠٨، ٢٠٠٧، ص٤.

العربية السعودية وسلطنة عمان من ناحية أخرى ، فقد كان للعلاقات التاريخية السائدة بين الإمارات والساحل الفارسي للخليج دور مؤثر في ترسيم مجرى العلاقات لاحقاً بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران ، فقد نجح القواسم في القرن الثامن عشر في مد نفوذهم على الساحل الشرقي للخليج عن طريق الاسطول البحري الضخم الذي استطاعوا تكوينه ، وعبر ذلك النفوذ السياسي الكبير الذي مارسوه على القبائل التي تقطن الساحل الجنوبي لفارس والمطل على الخليج العربي والذي نجحوا من خلاله تكوين دولة قاسمية كبرى استطاعت مد نفوذها على مياه الخليج العربي والسيطرة بالتقاسم مع الدولة العمانية على كافة الجزر الموجودة في مياه الخليج دون منازع، ولكن بعد سقوط الدولة القاجارية في فارس وظهور نظام "رضا شاه"، والذي انتهج حكماً قائماً على تكريس هيمنة الدولة الفارسية على كامل أراضيها ومد نفوذها الى الخارج، بدأت قضية السيادة العربية على الجزر تأخذ بعداً سياسياً وقومياً بالنسبة لإيران، وبعداً أمنياً بالنسبة الى دولة الإمارات العربية المتحدة[١].

وجاء قيام دولة الإمارات عن طريق قيام حكام الإمارات المتصالحة بالعمل معاً على وضع صيغة مشتركة لإقامة اتحاد من نوع معين يحقق لهم هدفهم في البقاء ومواجهة التحديات ، وهذا ما حدث بالفعل، وكانت البداية مع الاتحاد الثنائي الذي عقد بين كل من أبو ظبي ودبي في ١٨ شباط ١٩٦٨، لقد تيقن حاكم أبو ظبي الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان وحاكم دبي الشيخ " راشد بن سعيد آل مكتوم"، ان الظروف لاتسير لصالحهم، وأن مواجهة التحديات لايمكن أن تتم بشكل فردي من قبل كل إمارة وحدها، بل كانت القناعة المتوافرة لديهما في ذلك الوقت هي ضرورة تحقيق الأمن عن طريق العمل المشترك بين مشايخ الإمارات لمواجهة ظروف مابعد الانسحاب البريطاني من المنطقة، وفراغ القوة الذي يمكن ان يولده هذا الانسحاب، لذلك جاء الاتحاد الثنائي ليكون بمثابة البداية التي سعى عن طريقها كل من حاكم أبو ظبي وحاكم دبي لدعوة مشايخ الإمارات المتصالحة الأخرى لإقامة اتحاد أكبر، كما تركوا الباب مفتوحاً امام كل من البحرين وقطر للانضمام إلى الاتحاد الجديد[٢].

---

[١] **المصدر نفسه، ص ٤-٥.**

[٢] **محمد بن هويدن، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤-٤٥.**

وكانت اتفاقية " السميح" هي التي أسست لقيام الاتحاد الفيدرالي الثنائي بين أبو ظبي ودبي ، وحدد لهذا الاتحاد علم واحد، وأنيط من خلاله بالحكومة الاتحادية تولي الشؤون الخارجية والدفاع والأمن والخدمات والجنسية والهجرة وبعض المسائل التي يتفق عليها فيما تظل الأمور الأخرى من اختصاص الحكومات المحلية، ولكن الاتحاد التساعي لم يستطع الصمود أمام العديد من العقبات التي اعترضت طريق نجاحه، فقد كانت هناك اختلافات واضحة في وجهات النظر حول مجموعة من الأمور منها، تحديد مكان عاصمة الاتحاد، وحق الإمارات في إنشاء قوات محلية، والموافقة على عدد أعضاء المجلس الوطني الاستشاري، والتصويت في المجلس الأعلى، ومساهمة الإمارات في الموازنة الاتحادية، وطريقة اختيار رئيس الاتحاد ونائبه، وتشكيل مجلس الوزراء، أذ إن كل تلك العقبات شكلت صعوبات فعلية أمام الحكام لمواصلة مسيرة وحدتهم ، لكن الصعوبة الأهم في عرقلة مسيرة الاتحاد التساعي تمثلت في عدم تحمس البحرين للانضمام إلى الاتحاد ، وإعلان رغبتها في الاستقلال بعد تنازل الشاه عن مطالبته بالبحرين في العام ١٩٧٠، مقابل تركيزه في المطالبة بالجزر الإماراتية الثلاث : طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى ، ولاسيما بعد أن توصل فريق من الأمم المتحدة زار البحرين إلى حقيقة أن الغالبية العظمى من الشعب البحريني كانت تطالب باستقلال البحرين، واستقلال البحرين كان يعني تقليص حجم الاتحاد من جهة ، وتحفيز قطر على إعلان استقلالها من جهة أخرى، هذا الأمر جعل السعودية تتدخل من أجل إنجاح محاولة قيام الاتحاد التساعي، لان السعودية أرادت انضمام البحرين إلى الحلف ليكون للسعودية منفذ للاتحاد عن طريق البحرين ولكن جهود السعودية باءت بالفشل، ووصل الاتحاد التساعي إلى نهايته الرسمية بعد أن أعلنت البحرين استقلالها في ١٤ آب ١٩٧١، وتبعتها قطر بإعلان استقلالها في أيلول ١٩٧١[١].

وبقيت إمارة رأس الخيمة خارج فكرة الانضمام للاتحاد ، فقد كان لديها مجموعة من المطالب فقد طالبت بتخصيص نسبة ٥% من إيرادات الإمارات المنتجة للنفط لإنفاقها على شؤون الإمارات غير المنتجة للنفط واشتراطها التساوي مع كل من أبو ظبي ودبي في حق التصويت في الاتحاد وفي عضوية المجلس الوطني الاتحادي ، وخصوصاً أن إمارة رأس الخيمة كانت تتمتع

[١] المصدر نفسه، ص ٤٥-٤٨.

بكثافة سكانية كبيرة مقارنة بالإمارات الأخرى ، وكانت تعد أن أمجادها التاريخية كقوة إقليمية في مرحلة من المراحل ستكون شافعاً لها في دخول الاتحاد بشكل متساومع الإمارات الكبيرة، فضلاً عن ذلك أنها تتوقع اكتشاف النفط في أراضيها ودخول الاتحاد كإمارة غنية، علاوة على ذلك إن قضية طنب الصغرى وطنب الكبرى التابعتين لرأس الخيمة واللتين احتلتا من قبل إيران في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١، اثر في عدم رغبة رأس الخيمة في الانضمام إلى الاتحاد يعود إلى عدم رغبتها في زج الدولة الوليدة في نزاع مع إيران بكافة السبل من إرجاع الجزر المحتلة، ويرى البعض أن عدم انضمام رأس الخيمة للاتحاد كان رغبة في عدم إغضاب إيران التي قد تتشدد فيما يتعلق بالجزر الثلاث التابعة للقواسم والمحتلة من قبلها ، وخاصة بعد إن تنازلت إيران عن المطالبة بالبحرين[١].

ومع ذلك فإن الاتحاد السداسي وجد النور ، وأقر الحكام الستة نسخة معدلة من الدستور الذي كان معداً أساساً للاتحاد التساعي، وقد عدت هذه النسخة نسخة مؤقتة للعمل به حتى يتمكن الحكام من التوصل الى صياغة دائمة للدستور في المستقبل، وفي ٢/كانون الأول ١٩٧١، شهد الميلاد الرسمي لما يعرف اليوم بدولة الإمارات العربية المتحدة، مكونة من كل أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، والفجيرة، وانتخب الحكام الستة كلاً من الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي رئيساً للاتحاد لمدة رئاسية مدتها خمس سنوات ، والشيخ " راشد بن سعيد آل مكتوم " نائباً لرئيس الاتحاد ، والشيخ " مكتوم بن راشد آل مكتوم " رئيساً لمجلس الوزراء، وانضمت الدولةالجديدة إلى كل من جامعة الدول العربية في ٦/ كانون الاول ١٩٧١، والى الأمم المتحدة في ٩/كانون الاول من العام ١٩٧١، واكتمل عقد الدولة الاتحادية بانضمام إمارة رأس الخيمة الى الاتحاد في ١٠ شباط من العام ١٩٧٢،ليصبح اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة الفيدرالي اتحاداً سباعياً كما هو قائم حتى وقتنا هذا[٢].

وتتصدر أسرة " آل نهيان" العاصمة أبو ظبي، وأسرة " آل مكتوم" في دبي العاصمة الاقتصادية ، مع تحالفات مع إمارات وشيوخ آخرين في الاتحاد منذ عهد المؤسس للدولة الاتحادية الشيخ" زايد بن سلطان آل نهيان" (١٩٦٦-٢٠٠٤)، اذ قام ببناء الدولة الحديثة ،وكل من أبو ظبي ودبي

[١] المصدر نفسه، ص٤٨-٤٩.

[٢] المصدر نفسه، ص٥٠.

السياسة والمال ، ثم الإمارات الأقل ثروة ، الشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة ، وهناك الشيخ خليفة[*] الابن الأكبر لزايد والأمير الحالي للدولة هو الحاكم للاتحاد ويتمتع بصلاحيات واسعة[1].

طبقاً لما تقدم نرى ان الامارات كدولة ظهرت بعد مخاض طويل وصعوبات كبيرة خاضها الشيخ " زايد بن سلطان ال نهيان"، بوصفه القائد الفعلي لتأسيس دولة الاتحاد ، والذي قام باعتماد الاسلوب الفيدرالي في تسير نظام الحكم ، حتى ان الممارسة الفيدرالية في الامارات اصبحت اول ممارسة فيدرالية ناجحة في الوطن العربي قياساً بالتجارب الفيدرالية التي كانت قصيرة من ناحية الممارسة ، مثل تجربة الاتحاد بين مصر وسورية التي امتدت بين الاعوام ١٩٥٨-١٩٦١ ، فضلاً عن تجربة الاتحاد الفيدرالي بين العراق والاردن في العام ١٩٥٨ وغيرها .

ثانياً: المقومات الأساسية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

لدولة الامارات الامارات العربية المتحدة مؤهلات طبيعية واقتصادية مكنتها من تأسيس الدولة، من حيث الموقع الجغرافي المهم المهيمن على اهم طرق نقل البترول عالمياً ، فضلاً عن وجود البترول والغاز الطبيعي وهي:

---

[*] الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان من مواليد العام ١٩٤٨، وهو رئيس دولة الإمارات العربية الحالي وحاكم إمارة أبو ظبي وهو اكبر انجال الشيخ زايد وكان ولياً لعهده فخلف والده بعد وفاته في حكم إمارة ابو ظبي وانتخبه المجلس الاعلى للاتحاد رئيساً للدولة في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٤، ولد في مدينة العين بإمارة ابو ظبي وتعلم حفظ القران الكريم وكان ملازماً لوالده الشيخ زايد وتلقى تعليمه الاساس في مدينة العين في المدرسة النهيانيه التي انشأها الشيخ زايد في العين،، وتنصب عدة مناصب ففي ١٨ ايلول من العام ١٩٦٦ ،شغل منصب ممثل حاكم ابو ظبي في المنطقة الشرقية ، ورئيس المحاكم فيها ، وفي ٢ شباط ١٩٦٩،تولى رئاسة دائرة الدفاع في ابو ظبي مع منشأة قوة دفاع ابو ظبي التي اصبحت نواة لجيش الامارات ، وفي ١ تموز من لعام ١٩٧١، شغل منصب رئيس مجلس الوزراء في إمارة ابو ظبي كما تولى وزارة الدفاع والمالية ، وبعد قيام دولة الامارات في كانون الاول من العام ١٩٧١، وتشكيل مجلس وزراء اتحادي ، اسند اليه منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، وتولى الشيخ خليفة المجلس الاعلى للبترول الذي يملك صلاحيات واسعة في مجال النفط والطاقة بالإمارات ، وتولى لمدد مختلفة رئاسة مجلس إدارة صندوق النقد العربي ، ورئاسة مجلس إدارة ابو ظبي للاستثمار كما شغل منصب ممثل دولة الإمارات في الهيئة العربية للتصنيع الحربي، ينظر:الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان، الشبكة الكترونية الدولية ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة، آب ٢٠١٣.

[1] د.مفيد الزيدي، التيارات السياسية والفكرية في الخليج العربي (١٩٧١-٢٠٠٣)،منتدى المعارف، بيروت ، ٢٠١٢، ص٢٤.

١. جغرافيتها وموقعها الإستراتيجي:تقع في جنوب غربي آسيا، تحدها السعودية من الغرب ، وقطر من الشمال، وسلطنة عمان من الشرق ، تبلغ مساحتها ٨٢،٨٨٠ كم ٢، كما تطل دولة الإمارات العربية المتحدة على بحرين مهمين هما الخليج العربي من الجهة الشمالية والشمالية الغربية، وخليج عمان من الجهة الشرقية وهي بهذا تتمتع بموقع ساحلي ، كما أن إشراف الإمارات على الخليج العربي منحها موقعاً مهماً من الوجهة الإستراتيجية والاقتصادية ، فقد استفادت من البحر بعده سبيلاً للمواصلات والاتصال الحضاري مع شعوب العالم ، ومصدراً للثروة ودعماً لاقتصادها الوطني عن طريق التجارة البحرية ، وبخاصة أن للدولة ساحلين أطولهما يطل على الخليج العربي وأقصرهما يطل على خليج عمان ، ويبلغ طول هذين الساحلين ٩٠٠ كم ، وتبرز أهمية موقعها البحري في أن البحر يعد عازلاً طبيعياً بينها وبين دولة إقليمية هي إيران ، الأمر الذي جعلها بمنأى عن خطر الزحف العسكري البري من قبل إيران[١].

٢. الديانة : يبلغ عدد المسلمين ٩٦%، و٤% هم من المسيحيين والهندوس وغيرهم، ويعد المذهب المالكي المذهب لحكام ابو ظبي، والمذهب الحنبلي لامارة الشارقة، والمذهب الشافعي لاغلب مواطني الامارات، فضلاً عن وجود اقلية شيعية، اما الوافدون العرب فتتعدد معتقداتهم مابين المذاهب الاسلامية ، كما يوجد عدد من الكنائس ودور العبادة لخدمة الديانات المتعددة الاخرى، اذ يعيش في الدولة اعداد من الناس يعتنقون المسيحية بمختلف طوائفها والهندوسية ايضاً يسمح لمعتنقيها اداء شعائرهم بكل حرية في دور عباده خاصة بهم، ينص الدستور على حرية الدين وفقاً للعادات المتبعة وتحترم الحكومة بشكل عام هذا الحق في الممارسة وقد أعلن الدستور الاتحادي الإسلام كدين رسمي للدولة لم تحدث أية تغييرات في أوضاع احترام الحرية الدينية.

٣. السكان:

[١] **محمد صالح العجيلي ، دولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة في الجغرافية السياسية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، العدد ٤٥، ٢٠٠٠، ص٢٣.**

٤. المجموعات العرقية : الاماراتيون (المواطنون)16,6%،اما العرب فيشكلون 23%، والوافدين من جنوب اسيا يشكلون مانسبته ٤٢%، اما الوافدين من الدول الاسيوية الاخرى فيشكلون مانسبته١٢،١% ، واخيراً يشكل المغتربون مانسبته٦%.

٥. عدد السكان : ٨،٢٦٤،٠٧٠

٦. اهم الصادرات: النفط الخام ، والغاز الطبيعي.

٧. الواردات: آليات ، ومعدات نقل، الأغذية، منسوجات ،كيمياويات ، وقود معدني.

وتحتل الإمارات المرتبة السابعة على مستوى العالم في الاحتياطي النفطي ،اذ يبلغ 97,800,000,000اي مانسبته 7.21%والخامسة في احتياط الغاز الطبيعي المؤكداذ يبلغ 6,071,000,000,000م٣[١]. انظر الجدول ادناه يبين الترتيب العالمي لاحتياطي البترول

ت	الدولة	احتياطي (برميل)	النسبة
١	فنزويلا	297,600,000,000	24.8%
٢	السعودية	265,400,000,000	22.1%
٣	كندا	179,600,000,000	13.29%
٤	ايران	154,600,000,000	12.90%
٥	العراق	141,400,000,000	11.8%
٦	الكويت	104,000,000,000	7.66%
٧	الامارات	97,800,000,000	7.21%
٨	روسيا	79,000,000,000	5.82%
٩	ليبيا	43,660,000,000	3.05%
١٠	نيجيريا	36,220,000,000	2.67%

[١] الامارات العربية المتحدة،ويكيبيديا الموسوعة الحرة ،٢٢ مايو٢٠١٤ ،ص١، نقلاً عن
http//www.opec.org.web/en/data2014. ،
وينظر ايضاً: الامارات العربية المتحدة ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، موقع الحكومة الالكترونية لدولة الامارات العربية المتحدة ٢٠١٤/٩/٩

في ضوء الطرح السابق نرى ان تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة لم يكن بالشئ اليسير، اذ استطاعت بقوة قيادتها السياسية ان تحافظ على الدولة الاتحادية وتؤسس لنظام سياسي قوي قائم على وجود نظام مؤسسي هرمي، عمل على تنفيذ خطط مرحلية لبناء البلاد على مختلف الاصعدة مما جعل للامارات مكانة ونفوذ على الصعيدين الاقليمي والدولي .

المبحث الثاني: مكونات النظام السياسي للامارات:

النظام السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة هو نظام وراثي، اذ إن الحكم في الإمارات قائم على النمط المشيخي الأميرى، وفي هذا النظام تحكم عائلة واحدة كل إمارة من الإمارات السبع المكونة لاتحاد الإمارات العربية المتحدة، فأسرة آل نهيان هي الأسرة الحاكمة في إمارة أبو ظبي، وأسرة آل مكتوم هي الأسرة الحاكمة في إمارة دبي، وأسرة القاسمي هي الأسرة الحاكمة في الشارقة، وفخذ آخر منها يحكم إمارة رأس الخيمة ، وأسرة النعيمي هي الحاكمة في عجمان، وأسرة المعلا هي الحاكمة في أم القيوين ، فيما تحكم أسرة الشرقي في إمارة الفجيرة ، وتتم عملية تداول السلطة بالوراثة بين أفراد الأسرة ذاتها في كل إمارة ، وغالباً مايكون الابن الأكبر للحاكم هو ولي عهد الإمارة ، إلا إذا ما أراد الحاكم غير ذلك ، فيحق له تعيين ولي عهده من أي من أبنائه أو إخوته أو أقاربه ، كما حدث في دبي عندما عين الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم حاكم دبي في كانون الثاني من العام ١٩٩٥أخاه ألاصغر الشيخ " محمد بن راشد آل مكتوم" ولياً للعهد بدلاً من أخيه الذي يليه في الترتيب الشيخ" حمدان بن راشد آل مكتوم" الذي عين نائباً للحاكم ، وكما حدث في أبو ظبي عندما عين الشيخ " زايد بن سلطان آل نهيان " حاكم الإمارة في العام ٢٠٠٣ ابنه الثالث في الترتيب الشيخ " محمد نائباً لولي العهد في أبو ظبي ، وأصبح الشيخ محمد فيما بعد ولياً للعهد في حكم أخيه الشيخ " خليفة بن زايد آل نهيان" وعليه سيتم تناول النظام السياسي عبر النقاط الاتية[١]:

١. شكل الدولة

دولة الإمارات دولة فيدرالية دستورية قائمة على أساس اتحاد بين وحدات سياسية هي الإمارات السبع التي قررت التخلي عن بعض صلاحياتها التنفيذية والتشريعية والقضائية وبعض ملامح

[١] **محمد بن هويدن، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.**

سيادتها لصالح دولة الاتحاد ، وكشأن الدول الفيدرالية الأخرى ، فإن دولة الإمارات بها مستويان من الحكم: حكم على المستوى المحلي في الإمارات (الوحدات السياسية السبع المكونة للاتحاد)، تتولاه الحكومات المحلية ، وحكم على المستوى الاتحادي تتولاه الحكومة الاتحادية، وقد حدد دستور الدولة الصلاحيات المخولة لكل واحدة من تلك الحكومات ، ولقد ساعدت مجموعة من العوامل على إقامة الفيدرالية في دولة الإمارات ونذكر هنا على سبيل المثال ثلاثة عوامل مهمة كان لها دور أساسي في المساعدة على اتباع النهج الفيدرالي في الإمارات دون غيره، وهذع العوامل ذات صلة بالعوامل النظرية المساعدة على تبني النهج الفيدرالي بشكل عام وهي[1] :

١- تعدد الإمارات: الفيدرالية الإماراتية هي اتحاد بين سبع وحدات سياسية تسمى إمارات ، كانت كل واحدة منها قبل قيام الاتحاد كياناً سياسياً مستقلاً بذاته ، له حكومته التقليدية وأرضه وشعبه ، وكانت تسمى في السابق الإمارات المتصالحة ، فقررت تلك الامارات التنازل عن بعض صلاحياتها التي كانت تتمتع بها قبل الاتحاد لصالح حكومة مركزية في إتحاد فيدرالي والاحتفاظ بصلاحيات اخرى على المستوى المحلي ، وماكان لهذا الاتحاد ان يجد النور في شكل دولة مركزية موحدة في ظل تمسك حكومة كل إمارة بصفاتها وخصائصها وعدم رغبتها في التفريط في إرثها التاريخي والسياسي، فجاء الخيار الفيدرالي ليكون افضل الخيارات، لانه نظام يحمي المصالح الاساسية للإمارات المتعددة، ولا يدعو إلى التنازل عن جميع سلطاتها وصلاحياتها للحكومة المركزية، كما هو الحال في الدول المركزية الموحدة.

٢- التهديد الخارجي : لقد كان التهديد الخارجي حاضراً ومؤثراً بشكل قوي في قرار الإمارات المتصالحة انتهاج الخيار الفيدرالي ، لقد كانت الإمارات المتصالحة قبل الاتحاد تعتمد على بريطانيا في الدفاع عنها وتحقيق الأمن والاستقرار لها من مخاطر التهديدا الخارجية ، لكن اعلان بريطانيا عن رغبتها في الانسحاب من المنطقة الخليجية جعل حكام الإمارات المتصالحة يدركون خطورة الوضع المتمثل في عدم مقدرتهم على تحقيق أمنهم واستقرارهم بشكل فردي، ولاسيما مع وجود خلافات حدودية قائمة بين تلك الإمارات من جهة، ومع وجود تهديدات يسارية تأتيهم من اليمن الجنوبي وظفار العمانية ، لذلك لعب عامل التهديد الخارجي والاحساس بعدم القدرة على مواجهة ذلك

[1] المصدر نفسه، ص٥٣.

التهديد بشكل فردي دوراً في التأثير على الامارات المتصالحة لدخول الاتحاد الفيدرالي في إطار دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣- قلة الامكانات: إن قلة السكان والموارد الطبيعية في كل إمارة من الإمارات المتصالحة كانت تعني عدم مقدرة كل إمارة على تسيير شؤونها الداخلية بذاتها، وهذا الأمر ساعد على تبني النهج الفيدرالي بين الامارات المتصالحة كأفضل سبيل لسد النقص في الموارد، حيث إن الفيدرالية تساعد على جعل الدول المنضمة تحت لوائها كتلة اقتصادية واجتماعية وسياسية واحدة.

٢. الدستور الإماراتي :

قام المجلس الوطني الاتحادي والمجلس الأعلى للاتحاد بتعديل دستور في العام ١٩٧١ ، المؤقت لدولة الإمارات المتحدة الذي تمت صياغته مع تأسيس الاتحاد ، وجعله دستوراً دائماً في العام ١٩٩٦ ، واذا كانت الدساتير تحتل أهمية كبيرة في النظم القانونية المقارنة ،فإن أهمية دستور دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر وأعمق ، اذ يعد هذا الدستور الوثيقة المنشئة لدولة الاتحاد ، وعليه تلاقت إرادة حكام الإمارات الأعضاء في الاتحاد وإرادة شعب الإمارات ، ولعل ذلك يبدو واضحاً في ديباجة الدستور والتي تؤكد أن الموافقة على الدستور تجد أساسها في تلاقي إرادة الحكام وإرادة شعب الإمارات على قيام اتحاد بين هذه الإمارات من أجل توفير حياة أفضل واستقرار أمكن ومكانة دولية ارفع لها ولشعبها جميعاً[١].

ان استقراء نصوص الباب السابع من الدستور الدائم لدولة الامارات العربية المتحدة والمتعلقة بتوزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية بين الاتحاد والامارات يدل بوضوح على ان هذا الدستور قد اعتنق الاسلوب الثالث من اساليب توزيع الاختصاصات والذي يقضي بتحديد اختصاصات دولة الاتحاد على سبيل الحصر وترك ماعداها للسلطات المحلية في الامارات الاعضاء في الاتحاد ، وهذا يعني ان الامارات الداخلة في الاتحاد تتمتع بكل

[١] **سامح سعيد عبود، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين ، مركز المحروسة للنشر والخدمات ، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٤٣وينظر : دستور دولة الإمارات العربية المتحدة ، إمارة ابو ظبي ، دائرة القضاء، ٢٠١٠، ص٨-١٠.**

الاختصاصات التي لم ينص الدستور على انها من اختصاص الاتحاد وعبارة اخرى فأن اختصاص الاتحاد هو اختصاص مقيد بينما تكون صلاحيات الامارات غير مقيدة[1].

والاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية على نوعين ، اختصاصات ينفرد الاتحاد بممارستها تشريعاً وتنفيذاً واختصاصات ينفرد الاتحاد فيها بالتشريع فقط وكالآتي :

اولاً: المادة "١٢٠" من الدستور الاماراتي نصت على مايأتي" ينفرد الاتحاد بالتشريع والتنفيذ في الشؤون الآتية[2]:

١- الشؤون الخارجية .
٢- الدفاع والقوات المسلحة الاتحادية .
٣- حماية امن الاتحاد مما يتهدده من الخارج او الداخل .
٤- شؤون الامن والنظام والحكم في العاصمة الدائمة للاتحاد .
٥- شؤون موظفي الاتحاد والقضاء الاتحادي.
٦- مالية الاتحاد والضرائب والرسوم والعوائد الاتحادية .
٧- القروض العامة الاتحادية .
٨- الخدمات البريدية والبرقية والهاتفية واللاسلكية .
٩- شق الطرق الاتحادية التي يقرر المجلس الاعلى على انها طرق رئيسة وصيانتها وتحسينها وتنظيم حركة المرور على هذه الطرق.
١٠- المراقبة الجوية واصدار تراخيص الطيارات والطيارين.
١١- التعليم.
١٢- *الصحة العامة والخدمات الطبية*.
١٣- *النقد والعملة*.
١٤- *المقاييس والمكاييل والموازين*.
١٥- *خدمات الكهرباء*.

[1] **جمال ناصر جبار الزيداوي ، دراسات دستورية ، مركز العراق للدراسات ، مطبعة البينة ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص ١٣٩.**
[2] **المصدر نفسه، ص١٣٩-١٤٠.**

١٦- *الجنسية الاتحادية والجوازات والاقامة والهجرة.*

١٧- *املاك الاتحاد وكل مايتعلق بها.*

١٨- *شؤون التعداد والاحصاء الخاصة باغراض الاتحاد.*

١٩- *الاعلام الاتحادي.*

غير ان الدستور الاماراتي عاد ليستثني الاتحاد بمباشرة الاختصاصات السابقة في مسألتين نصت عليهما المادة " ١٢٣" وهما[١]:

الاولى : تتعلق باختصاص الاتحاد في مباشرة الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية حيث سمح للامارات الاعضاء عقد اتفاقات محدودة ذات طبيعة ادارية او محلية مع الدول والاقطار المجاورة .

الثانية : وتتعلق باختصاص السلطات الاتحادية في تمثيل الدولة في النطاق الخارجي عند الدول والمنظمات الدولية اذ اجاز الدستور للامارات الاحتفاظ بعضويتها في منظمة الاوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (اوابك).

ثانياً: اما الاختصاصات التي ينفرد الاتحاد بالتشريع فيها دون التنفيذ فتحددها المادة " ١٢١" من الدستور بالمسائل الآتية:

١- علاقا ت العمل والعمال والتأمينات الاجتماعية .

٢- الملكية العقارية ونزع الملكية للمنفعة العامة .

٣- تسليم المجرمين .

٤- البنوك .

٥- التأمين بانواعه .

٦- حماية الثروة الزراعية والحيوانية .

٧- التشريعات الكبرى المتعلقة بقوانين الخبراء والمعاملات المدنية والتجارية والشركات.

٨- الاجراءات امام المحاكم المدنية والجزائية .

٩- حماية الملكية الادبية والفنية والصناعية وحقوق المؤلفين .

١٠-المطبوعات والنشر .

---

[١] **المصدر نفسه، ص١٤٠-١٤٢.**

١١-استيراد الاسلحة والذخائر مالم تكن لاستعمال القوات المسلحة او قوات الامن التابعة لأي امارة.

١٢- شؤون الطيران الاخرى التي لاتدخل في اختصاصات الاتحاد التنفيذية .

١٣- تحديد المياه الاقليمية وتنظيم الملاحة في اعالي البحار .

اما فيما يتعلق بصلاحيات الامارات الاعضاء في الاتحاد فقد نصت المادة " ١٢٢" من الدستور على (تختص الامارات بكل مالا تنفرد فيه السلطات الاتحادية)، وهي تؤكد القاعدة العامة في التوزيع وهي الاختصاص العام للولايات والاختصاص المحدد للاتحاد اذ تحتفظ هذه الامارات بقسط وافر من الاستقلال في موضوعات كثيرة لاسيما في نطاق الحكم الداخلي والتي بقيت مستقلة تماماً، وقد حرص الدستور في المادة الثالثة منه على تأكيد هذا الاستقلال حين قرر ممارسة الامارات الاعضاء السيادة على اراضيها ومياهها الاقليمية في جميع الشؤون التي لايختص الاتحاد بها .

وتناول الدستور الإماراتي الذي تضمن ١٥٢ مادة اجراء تعديل على الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وبناء على ما أرتاه المجلس الأعلى للاتحاد ، وموافقة مجلس الوزراء وموافقة المجلس الوطني الاتحادي وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد قرر[١]:

المادة الأولى تلغى كلمة المؤقت من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة أينما وجدت .

المادة الثانية : تكون مدينة أبو ظبي عاصمة للاتحاد.

المادة الثالثة : يلغى كل نص او حكم يتعارض مع هذا التعديل .

المادة الرابعة : يعمل بهذا التعديل الستوري إعتباراً من تاريخ صدوره .

خصص الباب الرابع من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة المادة ((٤٥)) السلطات الاتحادية)[٢]:

المادة ٤٥ تتكون السلطات الاتحادية من

---

[١] **الدساتير العربية : دراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية، المعهد الدولي لحقوق الانسان ،كلية الحقوق ، جامعة دي بول ، ٢٠٠٥، ص٤٥.**

[٢] **المصدر نفسه، ص ٥٣وينظر : المجلس الأعلى للاتحاد ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الشبكة الالكترونية الدولية، ص١.**

١. المجلس الأعلى للاتحاد.
٢. رئيس الاتحاد ونائبه .
٣. مجلس وزراء الاتحاد .
٤. المجلس الوطني الاتحادي .
٥. القضاء الاتحادي .

٣. المجلس الأعلى للاتحاد

المادة ((٤٦)) نصت على أن المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا فيه ويتشكل من حكام جميع الإمارات المكونة للاتحاد ، او من يقوم مقامهم في إماراتهم في حال غيابهم اوتعذر حضورهم ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس ، وهو أرفع سلطة دستورية في الإمارات العربية المتحدة ، وهو أعلى هيئة تشريعية وتنفيذية ، وهو الذي يرسم السياسات العامة ويقر التشريعات الاتحادية ، ولحاكمي أبو ظبي ودبي حق النقض (الفيتو)، ويجتمع المجلس أربع مرات في السنة ، وعادة ماتكون اجتماعاته بشكل غير رسمي ، وبحكم الدستور فإنه لكل إمارة أن تحتفظ بعضويتها في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك وفي منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط اوابك ، أو أن تحصل على هذه العضوية لم تقم أي إمارة بذلك والعضو الوحيد كان إمارة أبو ظبي وتنازلت عن عضويتها لصالح الاتحاد في العام ١٩٧١،وما يمكن أن يشار إليه أن العلاقة الاتحادية والمحلية تتطور مع تقدم الزمن ، وقد أفادت بعض الإمارات الصغرى من الاتحاد في مجالات التعليم والسياحة ، وفي مجالات أخرى كالقضاء ، وظهرت نزعة متطورة نحو المزيد من التنازل الطوعي عن السلطة المحلية الى المؤسسات الاتحادية .

المادة((٤٧)) أكدت على الأمور والقضايا الأساسية اذ يتولى المجلس الأعلى للاتحاد

١. رسم السياسات في جميع المسائل العامة الموكولة للاتحاد بمقتضى هذا الدستور ، والنظر في كل ما من شأنه ان يحقق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للإمارات الأعضاء.
٢. التصديق على القوانين الاتحادية المختلفة ، قبل إصدارها بما في ذلك قوانين الميزانية العامة السنوية للاتحاد والحساب الختامي .

٣. التصديق على المراسيم المتعلقة بأمور خاصة تخص أحكام هذا الدستور لتصديق او موافقة المجلس الأعلى ، وذلك قبل إصدار هذه المراسيم من رئيس الاتحاد .
٤. التصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية ، ويتم هذا التصديق بمرسوم .
٥. الموافقة على تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد وقبول استقالة وإعفائه منمنصبه بناء على اقتراح رئيس الاتحاد.
٦. الموافقة على تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وقبول استقالاتهم وفصلهم في الأحوال التي نص عليها الدستور ، ويتم كل ذلك بمراسيم.
٧. الرقابة العليا على شؤون الاتحاد بوجه عام .
٨. أية اختصاصات أخرى منصوص عليها في هذا الدستور أو في القوانين الإتحادية[١].

٤. رئيس الاتحاد ونائبه

يقصر النظام السياسي في الإمارات منصب رئيس الاتحاد ونائبه على الأعضاء السبعة المكونين للمجلس الأعلى الذين ينتخبون من بينهم رئيساً للاتحاد ونائباً له ، وتعد عملية اختيار الرئيس والنائب من المسائل الموضوعية التي تتطلب موافقة كل من إمارتي أبو ظبي ودبي ، ورغم أن الدستور لم ينص على ذلك فإن العرف قد جرى على أن يكون رئيس الدولة هو حاكم إمارة أبو ظبي ، ونائب الرئيس هو حاكم إمارة دبي ، لقد كان الشيخ " زايد بن سلطان آل نهيان" عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم أبو ظبي هو أول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة، اذ استمرت رئاسته للاتحاد منذ نشأة الدولة في ٢ كانون الأول من العام ١٩٧١، وحتى وفاته في٢ تشرين الثاني ٢٠٠٤ ، ثم تولى الشيخ " خليفة بن زايد آل نهيان" ، عضو المجلس الأعلى حاكم أبو ظبي بعد وفاة والده رئاسة الدولة في ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٤، وحتى وقتنا الراهن بعد أن أنتخبه أعضاء المجلس الأعلى رئيساً للاتحاد ، ومدة ولاية الرئيس ونائب الرئيس هي خمس سنوات ، ويمكن تمديدها من دون وجود حدود لعدد مرات التمديد ، وعند خلو منصب الرئيس او نائبه ، بسبب الوفاة أو الاستقالة أو انتهاء حكم أي منهما في إمارته لأي سبب من

[١] الدساتير العربية : دراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ،مصدر سبق ذكره، ٥٣-٥٤.

الأسباب ، يجتمع المجلس الأعلى للاتحاد في غضون شهر من ذلك التاريخ لانتخاب خلف له لشغل المنصب الشاغر، ويباشر رئيس الاتحاد الاختصاصات الاتية[1]:

١- يرأس المجلس الاعلى ويدير مناقشاته .

٢- يدعو المجلس الاعلى للإجتماع ، ويفض إجتماعاته وفقاً للقواعد الإجرائية التي يقررها المجلس في لائحته الداخلية ، ويجب دعوة المجلس للإجتماع متى طلب ذلك أحد أعضائه.

٣- يدعو لإجتماع مشترك بين المجلس الأعلى ومجلس وزراء الاتحاد كلما اقتضت الضرورة ذلك.

٤- يوقع القوانين والمراسيم والقرارات الإتحادية التي يصدق عليها المجلس الاعلى ويصدرها .

٥- يعين رئيس مجلس وزراء الاتحاد ويقبل إستقالته ويعفيه من منصبه بموافقة المجلس الاعلى ، كما يعين نائب رئيس مجلس وزراء الإتحاد والوزراء ويقبل استقالاتهم ويعفيهم من مناصبهم بناء على إقتراح رئيس مجلس وزراء الاتحاد.

٦- يعين الممثلين الدبلوماسيين للإتحاد لدى الدول الاجنبية وغيرهم من كبارالموظفين الإتحاديين المدنيين والعسكريين بإستثناء رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا ، ويقبل إستقالاتهم ويعزلهم بناء على موافقة مجلس وزراء الاتحاد ويتم التعيين أو قبول الإستقالة أو العزل بمراسيم وطبقاً للقوانين الإتحادية.

٧- يوقع اوراق إعتماد الممثلين الدبلوماسيين للإتحاد لدى الدول والهيئات الأجنبية ويقبل إعتماد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين للدول الاجنبية لدى الإتحاد ويتلقى أوراق إعتمادهم كما يوقع وثائق تعيين وبراءات إعتماد الممثلين.

٨- يشرف على تنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية بواسطة مجلس وزراء الإتحاد والوزراء المختصين .

٩- يمثل الإتحاد في الداخل وتجاه الدول الأخرى ، وفي جميع العلاقات الدولية.

١٠- يمارس حق العفو أو تخفيف العقوبة ويصادق على أحكام الاعدام وفقاً لاحكام الدستور والقوانين الاتحادية.

---

[1] **محمد بن هويدن، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥ن وينظر ايضاً :الدساتير العربية :دراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥-٥٦.**

١١-يمارس حق العفو أو تخفيف العقوبة ويصادق على أية اختصاصات أخرى يخوله إياها المجلس الأعلى أو تخول له بمقتضى أحكام هذا الدستور أو القوانين الاتحادية.

ويتمتع الرئيس بصلاحيات تنفيذية وأخرى تشريعية أعطاها إياها الدستور، أما نائب الرئيس فليست له صلاحيات يمارسها في حالة وجود الرئيس ، لكنه ينوب عن الرئيس في ممارسته صلاحياته في حالة غيابه ، وبالنظر إلى صلاحيات الرئيس فإننا نرى أن هناك صلاحيات يمارسها الرئيس بذاته ، بوصفه رئيس السلطة التنفيذية ، وهناك صلاحيات يمارسها مع المجلس الأعلى للاتحاد ، وهناك صلاحيات يمارسها مع مجلس الوزراء الاتحادي[١].

٥. المجلس الوطني الاتحادي السلطة التشريعية

الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية تتألف من سبع إمارات ، والسلطة التشريعية ممثلة بالمجلس الوطني الاتحادي ، المؤلف من ٤٠ عضواً، ويتولى مجمع انتخابي مكون من ٧٠٠٠ شخص تختارهم الحكومات المحلية من مختلف الشرائح الاجتماعية والقبلية إنتخاب ٢٠ عضواً من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، بينما يتولى حكام الإمارات تعيين ٢٠ عضواً الآخرين لولاية مدتها سنتان قابلة للتجديد ، ويحدد الدستور حصة كل إمارة من أعضاء المجلس الوطني لكنه يترك عملية اختيار الأعضاء المعينين منهم وفقاً لإرادة كل إمارة ، يراجع المجلس الوطني الاتحادي التشريعات ويقترح التعديلات عليها ، ولكنه لا يملك سلطة معارضة التشريعات المقترحة أو نقضها أو اقتراح قوانين جديدة ، وبهذه الصورة يبقى المجلس هيئة استشارية الى حد بعيد ، ولكن للمجلس حق فحص وتعديل التشريع المقترح وسلطة استدعاء واستجواب أي وزير اتحادي ، وأي عضو من أعضاء المجلس الوطني ذاته ، ومن أبرز واجبات المجلس مناقشة الميزانية السنوية ، وتتحدد مواعيد افتتاح وانتهاء الدورات التشريعية بمرسوم رئاسي، وينتخب المجلس الوطني الاتحادي رئيساً ونائبين للرئيس ومراقبين اثنين كمساعدين للرئيس وأميناً عاماً، كما يشكل الرئيس ووكيل المجلس والأمين العام وأربعة أعضاء اللجنة التنفيذية للمجلس ، ويسيطر الرئيس على مكتب المجلس ولجانه ، ويراقب الأمانة العامة ، ويعد ميزانية المجلس ، ويرأس الجلسات ، ويعطي الإذن بالكلام ، وينظم المناقشات ، ويحصي الأصوات ، ويعلن القرارات ، وأعضاء المجلس الوطني

[١] المصدر نفسه، ص ٩٦.

الاتحادي أحرار في التعبير عن آرائهم ، ويتمتعون بالحصانة حيال التحقيق والسجن الإ في حال ارتكاب جريمة فضيعة ، ويجب تقديم طلب الإذن برفع الحصانة عن عضو المجلس إلى الرئيس ومن بعده الى اللجنة القانونية والتشريعية قبل التصويت على الطلب ، وترفع الحصانة إذا صوت أغلبية أعضاء المجلس بالموافقة على الطلب ، ويضع مجلس الوزراء مشروعات القوانين الاتحادية ثم يرفعها الى المجلس الوطني الاتحادي الذي يحيلها الى اللجنة المختصة ، واذا أدخلت اللجنة المختصة تعديلات على المشروع المقترح من قبل اللجنة التنفيذية يحال المشروع المعدل إلى اللجنة القانونية والتشريعية للمشورة ولصياغة بنوده قبل مناقشته في جلسة المجلس ، وفي النهاية يرفع مشروع القانون الى رئيس الاتحاد[١].

٦_ السلطة القضائية

يعلن الدستور الذي كتب أولاً سنة ١٩٧١ ، وأعيد التأكيد عليه مرات عدة ، منذ ذلك التاريخ أن احكام الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للقانون في الإمارات العربية المتحدة ، أما المصادر الأخرى فهي القانون العام ، والتراث القانوني المصري ، كما تؤخذ الأعراف والتقاليد بالاعتبار في إصدار القرارات القضائية، ويتم التعامل مع المسائل المدنية عن طريق الهيكل القضائي الاتحادي ، مع أن إمارتي دبي ورأس الخيمة ظلتا خارج هذا الهيكل ، والمحاكم الدنيا في النظام القضائي هيمن محاكم الدرجة الأولى الموجودة في كل إمارة ،ومحكمة التمييز الموجودة في أبو ظبي ، وهي المحكمة العليا في النظام القضائي ، وهناك محاكم جنائية وشرعية منفصلة، وبينما تمتلك المحاكم الجنائية نظام استئناف مستقل ، فان القضايا التي تفصل فيها محاكم الدرجة الأولى الشرعية تستأنف أمام محاكم الاستئناف المدنية وأمام محكمة التمييز في أبو ظبي ، ويعين رئيس الدولة جميع القضاة في مناصبهم ، ويجب موافقة المجلس الأعلى للاتحاد على تعيين قضاة محكمة التمييز ، ويعين القضاة من مواطني الإمارات العربية المتحدة لمدى الحياة طالما ظلوا قادرين على أداء واجبات مهامهم ولم يتعرضوا للتأديب بسبب اساءة السلوك، ويأتي الادعاء على القضاة الممارسين من جانب وزير العدل وتتم إحالتهم الى المحاكمة أمام هيئة قضائية صرفة ، أما القضاة من غير المواطنين فيعلمون بعقود محدودة المدة وقابلة للتجديد ، ومحكمة التمييز هي المحكمة النهائية لاستئناف جميع

[١] سامح سعيد عبود، مصدر سبق ذكره، ص ٤-٥٠.

القضايا التي نظرت في المحاكم الأدنى ، كما أن لها صلاحية الفصل في أي منازعات بين المحاكم في كل إمارة ، وفضلاً عن ذلك ، فمحكمة التمييز هي الهيئة المسؤولة عن تقرير دستورية القوانين ، بما فيها التشريعات البرلمانية الصادرة على المستويين المحلي والاتحادي ،ولمحكمة التمييز سلطة التحقيق في المخالفات التي يرتكبها كبار المسؤولين الحكوميين ومحاكمة الانتهاكات المرتكبة ضد الاتحاد ، ومحكمة التمييز مؤتمنة ايضاً على المراجعة القضائية لجميع التشريعات سواء صدرت عن السلطة الاتحادية ام على مستوى الإمارة ، يوكل الدستور إلى محكمة التمييز السلطة القضائية الخاصة بتقرير دستورية التشريعات[١].

٧.السياسة الخارجية

تعد دولة الامارات عضواً مؤسساً في مجلس التعاون لدول الخليج العربي ودولة عضو في جامعة الدول العربية وعضواً في الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي، وعضو اساس في منظمة اوبك للنفط، ورغم بروز دولة الإمارات العربية المتحدة على الساحة الدولية كدولة مستقلة، فإنها مازالت في عداد الدول الحديثة الاستقلال والقليلة الخبرة في مجال العمل السياسي الخارجي، ولاشك في أن حداثة الدولة وقلة الخبرة في المجال السياسي الخارجي، قد أثرتا تأثيراً حاسماً في أولوياتها الدبلوماسية كما في خطط سياستها الخارجية وبرامجها، فهي لم تمتلك عند حصولها على الاستقلال خبرة في العمل السياسي الخارجي تسترشد بها أو تستعين بها للتعامل مع الأصدقاء والأعداء، ولم تكن لديها مؤسسات متخصصة تدير شؤونها الخارجية وتنظم عملها الدبلوماسي وترتب علاقاتها وارتباطاتها بدول العالم،ولم تتوافر للدولة الاتحادية الجديدة آنذاك كوادر دبلوماسية محنكة وخبيرة ومتدربة وقادرة على ترتيب أولويات العمل السياسي الخارجي وتتحمل مسؤوليات صنع القرارات المفضية الى تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول الناشئة[٢].

وبالرغم من قلة الخبرة في المجال الدبلوماسي فإن دولة الإمارات لم تنعزل عن العالم ، ولم تنغلق على نفسها بل على العكس من ذلك اتبعت سياسة الانفتاح الإيجابي على العالم الخارجي

---

[١] المصدر نفسه، ص ٥٠–٥١.

[٢] عبد الخالق عبد الله،المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص ٢٠.

وفضلت الاندماج السريع في النظام السياسي، والاقتصادي العالمي ، بكل إيجابياته وسلبياته وفرصه ومخاطره ، وتمكنت من تجاوز قلة الخبرة من خلال اتباع سياسة خارجية نشطة ومنفتحة ومعتدلة هدفها تأكيد الحضور السياسي للكيان الاتحادي الجديد في البيئة الخليجية والعربية والدولية التي استقبلته عضواً كامل العضوية في المنظمات العربية والدولية ورغم تنوع المسؤوليات والمتطلبات فإن المهمة المركزية التي واجهت الدولة الحديثة الاستقلال، هي الحفاظ على الاستقلال وصيانته لا وعدم التفريط فيه، إذ إن عدم التفريط في الكيان الوطني الجديد وتدعيم مظاهر الاستقلال السياسي وبناء مؤسسات الدولة الحديثة، يأتي ذلك كله في المقام الأول بالنسبة الى الدول الحديثة الاستقلال كدولة الإمارات العربية المتحدة[1].

كما شاءت الظروف أن تبرز دولة الإمارات على الساحة السياسية كدولة اتحادية وليس كدولة وحدوية تمتاز بوحدة مصدر التشريع والتنفيذ في الشؤون الداخلية والخارجية ، ويقوم النظام الاتحادي في العادة على أساس تفوق دستوري مكتوب يتم عن طريق توزيع السلطات والاختصاصات بين كيانات عدة لخلق نظام سياسي جديد يعطى له بعض من اختصاصات تلك الكيانات وسلطاتها، لكن كلما احتفظت الكيانات المندمجة بصلاحياتها وسلطاتها اقترب الكيان الاتحادي من الصيغة الكونفيدرالية، وكلما تنازلت الكيانات المندمجة عن سلطاتها وازدادت من ثمَّ الصلاحيات التنفيذية والتشريعية للكيان الاتحادي ، اقترب الاتحاد من الشكل الاتحادي الفيدرالي الذي هو كيان سياسي تكون صلاحياته واختصاصاته الدستورية أكثر من صلاحيات وسلطات الكيانات المحلية التي لا تذوب كلياً في الكيان الاتحادي ولا تفقد استقلاليتها أو سيادتها، وإنما تتنازل طوعاً عن الكثير من سلطاتها وبخاصة في المجال الخارجي، لذلك يصبح للكيان الاتحادي شخصية دولية ويمثل الكيانات المحلية تمثيلاً سياسياً وقانونياً ودبلوماسياً في الخارج ويتمتع وحده بحق التوقيع على المعاهدات والاتفاقيات الدولية[2].

[1] المصدر نفسه، ص ٢٠-٢١.
[2] نفسه، ص ٢٢-٢٣.

وفيما يتعلق بالركائز للأوضاع الإيجابية التي تؤثر في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على المدى البعيد ،يمكن اجمالها بما يأتي[1]:

١. أنها تمتلك ثروة نفطية كبيرة قابلة للاستخراج بتكلفة منخفضة ، وتعد من أكبر المصدرين للنفط في العالم ، كما أنها تمتلك كميات ضخمة من الغاز الطبيعي ، ومكنتها هذه الموارد من الاضطلاع بدور مهم في التجارة الدولية والتمويل ، كما أتاحت لها المشاركة في برامج المساعدات الخارجية .

٢. تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة موقعاً جغرافياً مهماً من الناحية الاستراتيجية ، إذ إن حدودها تطل على كل من الخليج العربي والمحيط الهندي المتاخم لمضيق هرمز، وقد أتاح هذا الموقع لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تصبح مركزاً مهماً في التجارة الدولية وأن تكون طرفاً رئيسياً في الاعتبارات الاستراتيجية الإقليمية.

٣. إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتسم بمحدودية سكانها من المواطنين مقارنة بحجم مواردها الطبيعية .

٤. إن الصلات القبلية والتاريخية بين شعب دولة الإمارات العربية المتحدة وشعوب الدول الصغيرة الأخرى في الخليج العربي وقربها من هذه الدول تعد من أهم العوامل التي شجعتها على التطلع إلى هذه الدول من أجل الانضمام إليها والتعاون معها، ان ثروة دولة الإمارات العربية المتحدة وموقعها جعلاها ايضاً هدفاً لاطماع الدول الاخرى ، الامر الذي استوجب جهداً دبلوماسياً دؤوباً للتعامل مع هذا الوضع ، فضلاً عن ذلك نرى ان القرارالذي اتخذته حكومة الإمارات العربية المتحدة بالشروع في التنمية الاقتصادية السريعة وتعزيزها قد اقتضى ، نظراً لمحدودية عدد سكانها ، استيراد أعداد كبيرة من العمال الاجانب .

واتسمت السياسة الخارجية لدولة الامارات بالاعتدال والحياد دائماً وعدم التدخل في شؤون الغير ، وتعد المملكة العربية السعودية والبحرين حلفاء لها ، والتزمت الامارات في سياستها الخارجية بدعم السلام والاستقرار في المنطقة ، والعمل على ترسيخ اهداف ومبادئ الشرعيية

[1] **د. وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ، ٢٠٠٣، ٣-٤.**

الدولية ، وقد التزمت الامارات بهذه المبادئ في المعاهدات الدولية والاقليمية ، كافة وشرعت في اتخاذ العديد من الخطوات لتحقيق تلك الاهداف ، وللامارات تمثيل دبلوماسي مع معظم دول العالم ماعدا اسرائيل، وهناك بعض التحديات السياسية الخارجية التي تواجه استقرار الكيان الاتحادي، بالرغم من الكيان الاتحادي اثبت قدرته على الثبات في الداخل، وحل القضايا الاتحادية المتعلقة بين الاعضاء واكتسب الاتحاد بذلك ثقة بقدرته على التصدي للقضايا الخارجية، منها قضية الجزر التي ظلت تراوح مكانها منذ تشرين الثاني العام ١٩٧١، على الرغم مما وصفته الامارات ودول عربية اخرى بالتعنت الايراني في التفاوض حول القضية، الامر الذي دعا وزير خارجية الامارات الشيخ "عبد الله بن زايد" بمقارنته بالاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية[١].

في ضوء الطرح السابق نرى ان القوة الرئيسة للنظام السياسي في الإمارات العربية المتحدة ، تكمن في عوامل عدة من أهمها التأييد المخلص والواسع الذي حظي به ، اذ لم يكن ممكناً إن يشكل أي تهديد قادم من الخارج أو نزعة انفصالية في الداخل بديلاً يعود بأي نفع يعادل ماحققه الاتحاد وكان الشيخ زايد مقتنعاً بأن الشعب سيقف الى جانبه ، بعدما ادرك أن قائده إنما يعمل على تأمين مستقبل الدولة وتطلعات إبنائها.

المبحث الثالث : ايجابيات وسلبيات النظام السياسي ومستقبل الاتحاد

لقد اتضح ان للكيان الاتحادي إيجابياته العديدة، فالتنوع الاتحادي هو في حد ذاته مصدر إغناء للإمارات، لقد تم توظيف هذا التنوع السياسي من أجل إنجاز ما لم يكن بالإمكان إنجازه في ظل دولة وحدوية مركزية، كما إن الدولة الاتحادية في الإمارات قوية وتزداد قوة، وهي راسخة وتزداد رسوخاً، وقد حققت نجاحات اقتصادية اجتماعية، وامامها الكثير لتحققه، ولكن هذا لايعني ان دولة الامارات لاتعاني من تحديات واشكاليات تؤثر في مستقبل الاتحاد.

لقد استطاعت الإمارات في البقاء دولة اتحادية برغم كل الظروف ، واستطاعت تجاوز مراحل تعد أكثر خطورة من المرحلة الحالية التي تعيشها الدولة الاتحادية ،فكما هو معروف وفقاً لادبيات دراسة حالة الدول، فإن درجة الخطورة والتهديد الفعلي لكيان الدولة تبرز بشكل واضح في بداية

[١] **الامارت العربية المتحدة، موقع الحكومة الالكترونية لدولة الامارات ، مصدر سبق ذكره،ص٣.**

نشأتها، فالدول الحديثة النشأة عادة ماتكون أكثر عرضة لحالات عدم الاستقرار والتورط في أزمات والدخول في حروب مقارنة بالدول الاكثر رسوخاً وقدماً في النشأة، لقد كان التخوف من التجربة الفيدرالية الإماراتية كبيراً في بداية نشأة الاتحاد في السبعينييات من القرن الماضي، اذ كانت تواجه الدولة الاتحادية تحديات عدة داخلية وخارجية، فالتحديات الداخلية للتجربة الفيدرالية كانت واضحة من جهة اولئك الذين كانوا يأملون في نقل الدولة الاتحادية الإماراتية من شكلها الفيدرالي الاتحادي إلى شكل نظام الدولة الوحدوية المركزية ، وكانت المحاولات موجودة ايضاً من قبل اولئك الذين ارادوا تقوية المركز على حساب المحليات واولئك الذين ارادوا إضعاف الاتحاد وتقوية سلطة وصلاحيات المحليات، لكن الدولة استطاعت تجاوز كل تلك التحديات الداخلية، وتجاوزت ايضاً تحديات خارجية لم تكن تثق كل الثقة بثبات التجربة الاتحادية الإماراتية لمدة طويلة[1].

وكان الشيخ "خليفة بن زايد آل نهيان"رئيس الدولة قد اكد في خطابه في ديسمبر٢٠٠٥ ، على ضرورة التحول الى مرحلة التمكين للدولة الاتحادية من خلال تفعيل مؤسساتها الاتحادية ، فمن مرحلة البناء التي كانت سمة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي الى مرحلة الرسوخ التي شهدتها الدولة الاتحادية في التسعينيات وبدايات هذا القرن ، فإن التطلعات تذهب الى مرحلة النضوج الاتحادي ، وفي هذه المرحلة تتطلع الدولة الى ان تعمل مؤسسات الدولة الاتحادية بشكل اكثر حيوية وفاعلية ويصبح الاهتمام الحكومي بها قوياً ، حيث لايتراجع الاهتمام بالمؤسسات الاتحادية لصالح المؤسسات المحلية[2].

ومما يمكن ملاحظة على النظام السياسي للامارات بأن هناك تعايش بين الانماط التقليدية والحديثة للحكومة معاً، ويمكن معرفة تزايد معدل المأسسة على المستوى الاتحادي ومستوى الإمارات كلاً على حدة، وعلى الرغم من بعض التآكل الذي اعترى سلطات السياسة التقليدية كأدوات لحل المشكلات، فقد اثبتت المؤسسات التقليدية مرونتها وتكيفها مع الانماط الجديدة، وفي الاغلب يوصف النظام السياسي في الإمارات العربية المتحدة بأنه ديمقراطية مباشرة من دون

[1] محمد بن هويدن ، مصدر سبق ذكره، ١٦٥-١٦٦.

[2] المصدر نفسه ص١٦٦-١٦٧.

حق انتخاب ، فالاحزاب السياسية ممنوعة في الإمارات ، وبدلاً من ذلك يستمد الحكام سلطتهم وشرعيتهم من عائلاتهم الحاكمة ومواقعهم في قبائلهم ، ولكن تماشياً مع التراث وللمحافظة على سلطتهم فإنهم بحاجة إلى الابقاء على ولاء شعبهم وتأييده ، وقد تم تحقيق ذلك بالالتزام القوي بمبدأحرية وصول الشعب الى الحاكم وقيام الاخير بعقد مجالس متكررة ومفتوحة يستطيع فيها ابناء القبائل التعبير عن رأيهم ، اي مجالس قبلية للتشاور، ولايزال هذا التقليد سارياً حتى اليوم ، ويفضل الكثير من المواطنين ورجال القبائل انتظار ان يعقد الحاكم مجلساً مفتوحاً لبحث مظالمهم بدلاً من التوجه إلى مؤسسات الحكومة الحديثة ، وبخاصة في الإمارات الصغيرة ويمكن ان تؤثر النقاشات في المجلس على سياسة الحكومة وبخاصة في الحالات التي يتكون فيها إجماع[١] .

ولعلنا نقف عند مجموعة من التطورات التي تشير إلى ان الدولة الاتحادية قد بدأت فعلاً بالدخول الى مرحلة النضج الاتحادي وهذا من الايجابيات ومايحسب للنظام السياسي القائم"[٢] .

١. إدخال طريقة الانتخابات في اختيار نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، والحديث الصادر من قبل القيادة العليا ، وبخاصة خطاب رئيس الدولة في ديسمبر ٢٠٠٥، وخطابه للمجلس الوطني في شباط ٢٠٠٧، اللذان حملا رغبة لدى القيادة في تطوير عمل المجلس الوطني ليصبح أكثر قرباً من المواطن وقضاياه ، واكثر قوة في المشاركة في صنع القرارات ، وهو عمل ينصب في صالح النضج وتمكين المؤسسات الاتحادية من القيام بدورها بفاعلية وقدرة أكبر .
٢. تفعيل مجلس الوزراء الذي أصبحت من خلاله الوزارات أكثر مسؤولية وأكثر تنظيماً وفاعلية حيث بدأت كل وزارة بوضع استراتيجيات لتحقيق اهدافها ،ويتم محاسبة الوزارات المقصرة من خلال متابعة مباشرة من رئيس الوزراء ذاته ، وهو مؤشر على نضج العمل الوزاري .
٣ .تزايد حجم الميزانية الاتحادية المخصصة للوزارات والمؤسسات الاتحادية بشكل لافت منذ العام ٢٠٠٨، حيث يشير ذلك إلى ان العمل نحو تمكين الاتحاد ومؤسساته يمضي الى الامام وبرغبة القيادة في تعزيز الخدمات على المستوى الاتحادي فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي

---

[١] عبد الهادي خلف وجاكومو لو تشياني ، الإصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج ، مركز الخليج للابحاث ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٧، ص٨٦.

[٢] محمد بن هويدن، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧-١٦٨.

الاسمي للاتحاد (عام ٢٠١٢): ٣٦١،٩ مليار دولار (٦٠٪ منه في أبو ظبي)، اما الناتج المحلي الإجمالي للفرد مع تعادل القوة الشرائية (عام ٢٠١٢): ٠٠٠ ٤٣ دولار وبلغ معدل النمو: (لعام ٢٠١٢): ٤٪ مع معدل البطالة حوالي١٤٪

٤.اما عن الوضع الاقتصادي فيلاحظ نمو مذهل خلال السنوات العشر الماضية ويمكن ادراج ذلك بالامور الآتية:

اولاً : بلغ الناتج المحلي الإجمالي في اتحاد الإمارات العربية المتحدة ٣٦٢ مليار دولار في عام ٢٠١٢.

ثانياً :تملك إمارة أبو ظبي (٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) الحصة الأساسية من إنتاج النفط، وتدير كل مدخرات الأجيال القادمة تقريبا.

ثالثاً :تمول أبو ظبي من عائدات النفط بناء نموذج تنمية يهدف إلى التحضير لعهد ما بعد النفط، يقوم على الصناعة، والتكنولوجيات العالية والسياحة.

رابعاً : أما دبي، فهي تركز تنميتها على موقعها المتميز بوصفها منصة تجارية، مع مرفأ ومطار يعتبران من بين أهم المرافئ والمطارات في العالم، قبل أن تتخصص في قطاع الخدمات والعقارات.

خامساً:تعد الإمارات العربية المتحدة من بين البلدان التي تتصدر إنتاج النفط في العالم، مع احتياطي نفط كبير ومحقق.

سادساً:أتاح إنتاج النفط تراكماً سريعاً للثروات، بفعل الإنتاج الكبير وارتفاع أسعار النفط. فسجّل الاتحاد دورة تتسم بالنمو الشديد بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩.

سابعاً: من جهة أخرى، حفزت إستراتيجية تنويع الاقتصاد الإماراتي، التي ميزت الاتحاد عن غيره من بلدان الشرق الأوسط، هذا النمو، إذ يعتمد نمو الإمارات، من غير قطاع النفط، على قطاع الخدمات.

ثامناً: لم يعد النفط يمثل إلا ٢٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يومنا هذا. ويشمل أيضاً التنويع الاقتصادي الصناعة وقطاع العقارات الذي يجذب العديد من العملاء الإقليميين والدوليين.

تاسعاً: تستثمر إمارة أبو ظبي بقوة في مجال التكنولوجيات العالية وفي مشاريع معدَّة لجذب السياحة "الراقية".

٥. تعزيز دور المرأة من خلال إدخالها في عضوية المجلس الوطني الاتحادي ، واختيارها في مجلس الوزراء الاماراتي من خلال التشكيل الوزاري السابع في يناير من العام ٢٠٠٦، وهو مؤشر على نضج سياسي وإدراك لاهمية دور المرأة في مجتمع الامارات .

وفيما يتعلق بدور المرأة في الامارات نرى ان النساء ممثلات بشكل جيد ، لكنهن لم يحصلن على أي منصب رفيع في الحكومة حتى عهد قريب ، وحده حاكم الشارقة الشيخ الدكتور" سلطان بن محمد القاسمي " عين عدة نساء في مجلس الشورى المحلي في اوائل العقد الاول من القرن الحادي والعشرين ، كما تم تعيين امرأة وزيرة للتخطيط والاقتصاد في الامارات العربية في نوفمبر ,٢٠٠٤

٦.لدى الإمارات العربية المتحدة جمعية تشريعية استشارية منذ عام ٢٠٠٦، تدعى المجلس الوطني الاتحادي (٤٠ عضوا) يتألف من أعضاء منتخَبين ومن أعضاء معينين مناصفة، ويضطلع المجلس بدور استشاري لكنه يساهم في إذكاء النقاش العام في البلادومن جهة أخرى، تؤمن تقاليد المجالس التي درجت العادات العشائرية على إقامتها تنظيم الحياة العامة، وتوفر للأفراد مجالا للمشاركة ورفع الشكاوى في حال نشوب النزاعات[١].

ولكن برغم الايجابيات التي يتمتع بها النظام السياسي الاماراتي الا انه شأن النظم السياسية الاخرى يعاني من سلبات وتحديات تؤثر على عمله ومساره المستقبلي، لقد اتصفت المؤسسات الاتحادية منذ قيام دولة الإمارات بالهشاشة والضعف ، فهي قد ركزت القراروالثروة في أيدي الحكام وحدهم ، وهمشت دور المواطنين ، الأمر الذي انعكس سلباً على الاداء التنموي والأمني لهذا القطر ، خاصة بعد غياب الجيل المؤسس عن المسرح السياسي ، لقد ظل دستور الإمارات يعاني عدداً من الإشكاليات التي انعكست سلباً على علاقة الحكومة بشعبها ، وعلى علاقة الإمارات ببعضها البعض ، ومن اهم الاشكاليات إدارة الثروات الطبيعية ، وتوحيد القوات المسلحة ، والحقوق السياسية للمواطنين ، والعلاقات الخارجية للدولة ، ففيما يتعلق بإدارة الثروة أدت المادة ٢٣ من الدستور التي تنص على اعطاء كل إمارة السيادة التامة على ثرواتها الطبيعية ، الى ظهور نماذج تنموية على مستوى كل إمارة اتصفت بكثير من الهدر والفساد ، كما ان هذه

[١] عبد الهادي خلف وجاكومو لوتشياني، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧.

المادة قد ساعدت على ظهور فجوة في الدخل بين الامارات الغنية والفقيرة وتفاقمت هذه الفجوة في السنوات الاخيرة، أما عملية توحيد الجيش ، فقد استغرقت وقتاً طويلاً وخلقت أزمات متلاحقة بين حكام الامارات وحتى عندما تم الاتفاق على توحيد الجيش في العام ١٩٩٦، عملاً بمواد الدستور وبسبب عدم تمكن بعض الإمارات من الاستمرار في الإنفاق على جيوشها المحلية ، ظلت النفقات العسكرية لاتحكمها رؤية اتحادية ، فاستمرت هذه النفقات تمثل نصيب الأسد من الإيرادات النفطية وكانت دائماً على حساب مشروعات اخرى اكثر انتاجية كالتعليم والصحة والتدريب وغيرها[١].

ويمكن اجمال التحديات التي تواجه النظام السياسي في الامارات بالنقاط الاتية[٢]:

١. توجد في الدستور الاماراتي مواد تسمح لكل إمارة أن تنشئ علاقات متنوعة مع الدول الاخرى ، طالما انها ملتزمة بالقوانين الاتحادية ، ولكن هذه المواد أسئ استخدامها من قبل أكثر من إمارة وقد كان لهذه الممارسة آثار سلبية في السياسات الخارجية للدولة وقوة جبهتها الداخلية،فقد برزت دولة الامارات العربية المتحدة على الساحة السياسية كدولة اتحادية وليس كدولة وحدوية تمتاز بوحدة مصدر التشريع والتنفيذ في الشؤون الداخلية والخارجية ، وقام هذه ان الخصوصية الاتحادية في صيغتها المختلفة **الفيدرالية** منها **والكونفدرالية** تؤثر بشكل كبير في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية التي تصبح اكثر تعقيداً لما تتمتع به الكيانات المحلية من استقلال نسبي في الشأنين الداخلي والخارجي ، فالاستقلالية النسبية التي تتمتع بها الكيانات المكونة للدولة الاتحادية تسمح لها ان تقيم علاقات وارتباطات مع اطراف اقليمية ودولية خارج اطار الدولة الاتحادية ، وتأتي هذه الارتباطات احياناً كثيرة ليست منسجمة مع اولويات السياسة الخارجية للسلطات الاتحادية ، بل ان من المحتمل حدوث تعارضات حادة تصل الى المنافسة بين الكيانات المحلية من ناحية والدولة الاتحادية من ناحية ثانية تجاه المستجدات الخارجية ، وذلك

---

[١] **يوسف خليفة اليوسف ، الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربي ، بيروت العدد ٤١٢ ، حزيران ٢٠١٣، ص٣٣.**

[٢] **المصدر نفسه ، ص٣٣-٣٥، وينظر ايضاً : عبد الخالق عبد الله ، المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ، مصدر سبق ذكره،ص ٢٣-٢٤.**

من منطلق الرغبة الطبيعية للكيانات المحلية في تأكيدها ماتبقى لها من سيادة ضمن الكيان الاتحادي ، لذلك فالكيان الاتحادي للنظام السياسي في الامارات يتطلب مثل مثل هذا التنسيق والاجماع تجاه التطورات الخارجية ، اذ انه من الصعب الحصول دائماً على الاجماع ، اذ ان الاجماع على المواقف السياسية الخارجية وتجاه التطورات الاقليمية والدولية المهمة والحيوية لايأتي بشكل تلقائي ، بل انه يتطلب مساومات ومقايضات وتنازلات عديدة .

٢. هناك بعض العذر للجيل المؤسس في عدم النجاح في إيجاد شرعية سياسية نابعة من إرادة أبناء المجتمع، فليس هناك من عذر لإخفاق الجيل الثاني من القيادات السياسية في تحقيق ذلك، لان هذا النوع من الشرعية هو وحدة قاد ر على تفعيل دور المواطنين في مسيرة التنمية، بإيجاد مفهوم واحد للمواطنة يتساوى بموجبه جميع أبناء الدولة في الحقوق والواجبات، فهذه القيادات الجديدة عملت على تهميش دور أبناء المجتمع من خلال مأسسة النظام الوراثي، وإضعاف البيئة المؤسسية، وعدم السماح بظهور مؤسسات المجتمع المدني، واللجوء إلى الوسائل الأمنية، خاصة منذ بداية الربيع العربي ، ففي ما يتعلق بمأسسة النظام الوراثي، استمرت القيادات في فرض هيمنة الاسر الحاكمة على القرار والثروة من غير اعتبار للكفاءة والتميز، وهكذا اصبح المجتمع منقسماً الى فئة حاكمة ، ومن معها وفئة محكومة تتكون من بقية ابناء المجتمع.

٣. اضافة الى مأسسة النظام الوراثي واضعاف المؤسسات وتهميش المجتمع المدني وغياب الاحزاب والتنظيم النقابي ، شهدت الامارات ممارسات امنية رافقت الربيع العربي، كالتشهير بالمعارضين في وسائل الاعلام الرسمية وسحب جنسيات بعضهم ، واعتقال البعض الاخر والتحقيق مع النساء وغيرها من الممارسات التي جعلت هذه الدول تتجه الى مصاف الدول البوليسية التي تغيب فيها الحريات المدنية والسياسية وهذا ماتؤكده منظمات حقوق الانسان " كفريدوم هاوس".

٤. فيما يتعلق بالتعليم نرى ان الدولة مازالت تتصف بالمركزية المفرطة، واعتماد اساليب الحفظ وغلبتها حساب التحليل والتفسير، كما ان الانفاق على التعليم كنسبة الى الناتج المحلي فقد تراجع في السنوات مقارنة ببقية دول مجلس التعاون الخليجي، ولاشك ان ذلك اضعف من قدرة الدولة على توفير الموارد البشرية اللازمة لاقتصاد المعرفة الذي تسعى الدولة إلى الاعتماد عليه كمصدر الى جانب النفط، وقد اشارت البيانات الى ان معدلات التسجيل في المستويات

التعليمية في الدولة قد حققت تقدماً خلال السنوات الماضية خاصة في المرحلتين الاعدادية والثانوية ، غير أن المرحلة الجامعية اتصفت بانخفاض معدلات تسجيل الذكور نسبة الى الاناث ، فعلى سبيل المثال كانت هذه النسبة في العام ٢٠٠٧ تعادل ٤٠% بين الاناث، الا انها لم تتجاوز ١٢% للذكور ، وهذا يعني ان مساهمة الذكور في اقتصاد الامارات في السنوات القادمة ستكون في تراجع مالم يتم علاج هذه الظاهرة[١].

٥. لايمكن تحقيق الاستغلال الامثل للموارد البشرية للمجتمع لتحقيق تنمية مستدامة إلا من خلال توفير الاعمال المنتجة للقوى العاملة الوطنية ، ولكن السجل التاريخي لدولة الإمارات يشير الى ان النموذج التنموي القطري الذي أخذت فيه هذه الدولة ، لم يخفق فقط في تحقيق التنمية المنشودة من خلال تنويع الهيكل الانتاجي للاقتصاد الإماراتي ، وانما ادى هذا النموذج إلى اعتماد متزايد على العمالة الاجنبية التي لم يتوقف تدفقها حتى خلال حقبة تراجع إيرادات النفط والازمات المالية، وقد نتج عن هذا التدفق المفرط للعمالة الأجنبية تهميش دور المواطنين في هذه الدولة ، وقد ادى التدفق الكبير للعمالة الاجنبية الى تشويه ثقافة المجتمع الاماراتي ، حيث اصبحت الثقافة العربية والاسلامية مهددة بسبب تعدد وهيمنة لغات وثقافات العمالة الاجنبية التي اصبحت تهيمن على كل قطاعات المجتمع سواء كان ذلك على مستوى الاسرة او المدرسة او السوق او حتى المؤسسات الحكومية ، فقد أفادت دراسة حديثة أن دولة الإمارات تستقبل في الوقت الحالي ما يقارب ٢٠٪ من إجمالي العمالة الهندية والمهاجرين الموزعين على ١٣٠ دولة في أنحاء العالم ، إذ بلغ عددهم ٢,٢ مليون عامل من إجمالي ١١,٣ مليون عامل، وتحتل المرتبة الثانية السعودية بـ١,٥ مليون.و تشكل المبالغ المالية التي تحولها هذه العمالة إلى الهند مصدراً مهماً لها، و ذلك لأن مجموعها يجتاز مجموع الإستثمار الخارجي و الأجنبي فيها، وتمثل عاملاً رئيساً من عوامل التحسينات في ميزان المدفوعات في الهند، والهنود في دبي يعدون العمال الاجانب الاكثر انتاجية في العالم ، ويعد " شيكارباتني ، وتعد الاخيرة أكبر متلقٍ للتحويلات المالية في العالم حتى التنمية الحاصلة حاليا في بعض دول منطقة الخليج العربي كالامارات وقطر موجهة للهنود بالدرجة الاولى سواء من توفير مساكن او فتح أسواق جديدة لزيادة الطلب المتزايد

[١] يوسف خليفة اليوسف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠.

من جانب الهنود بالدرجة الاولى وباقي الجنسيات الاخرى ، فيكفي دخولك لاحد هذه الاسواق التجارية او الهايبرماركتات في قطر او دبي لتشعر بانك غريب من الاعداد المهولة من هؤلاء الهنود الذين بالتأكيد لاتسعهم هذه المجمعات والتي تغري التجار لبناء اسواق ومولات جديدة لاستيعابهم، والجدير بالذكر ان لسياسة استقدام العمالة الوافدة المتبعة في الامارات اضحت مضارها كبيرة على التكوين الطبيعي للسكان في الدولة ، فقد تحول المواطنون الى اقلية كما ادت هذه السياسة الى ارتفاع معدلات نمو السكان واختلال التوزيع العمري وانخفاض مساهمة القوى العاملة المواطنة في قوة العمل وانخفاض نسبة مساهمة المواطنين في الانشطة الاقتصادية[١].

٦. الامن الداخلي:ان الاستقرار الداخلي للدولة يعتمد على طبيعة النظام الوراثي ، وعلاقة الحاكم بشعبه ، وعلاقة كل إمارة من الامارات السبع بامؤسسات الاتحادية ، ففيما يتعلق بطبيعة النظام الوراثي ان هذا النظام غير مستقر لانه يحصر القرار السياسي في فئة قليلة من المجتمع ، كما انه يفتقد آلية انتقال الحكم من شخص الى اخر الامر الذي ادى الى كثير من الصراعات على السلطة التي كانت سبباً في عدم الاستقرار وتباطؤ النشاط الاقتصادي .

٧. على الصعيد الخارجي يتأثر امن الإمارات بطبيعة علاقاتها بالدول الاقليمية ، ولاشك في ان اول دائرة ينبغي الاهتمام بها من اجل تحقيق الامن والازدهار هي دائرة دول مجلس التعاون الخليجي ، ولابد من انهاء الخلافات الحدودية المتبقية التي مازالت تمثل نقاط توتر في علاقات هذه الدولة ببعض الاقطار الخليجية ، كالسعودية ولاشك ان تحقيق مزيد من الوحدة جدير من ان يقلل من اهمية الخلافات الحدودية.، فضلاً عن ذلك ان منظومة درع الجزيرة الدفاعية تعاني من غياب الرؤية الموحدة والتعاون الفاعل وتحسين فرص التنمية ، ومازالت الموارد تهدر على اسلحة حديثة لاتوجد المهارات البشرية للاستفادة منها، وفيما يتعلق بالعلاقة مع الغرب والشرق مازالت العلاقة غير متكافئة واكثر المكاسب تذهب للغرب فهو يحصل على النفط بأسعار منخفضة،

[١] المصدر نفسه، ص ٤١–٤٢، وينظر :د.مطرأحمد عبد الله، واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الامارات العربية المتحدة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي ،٢٠٠٠،ص٩، وينظر ايضاً،٣٨% من قاطني مدن ابو ظبي العمالية : هنود، الشبكة الالكترونية الدولية، موقع الامارات اليوم ، ٢٠١٣/٥/١١، وينظر ايضاً :٢،٢ مليون هندي يعملون في الامارات و١،٥ مليون في السعودية ، الشبكة الالكترونية الدولية ، موقع هنا الامارات http//www.hnauae.com.2014

وتعود إليه هذه الايرادات النفطية إما على شكل نفقات السلاح او كبقية السلع الرأسمالية او الاستهلاكية، وعليه لابد ان يكون للامارات سعي الى ايجاد تكتل خليجي وعربي وان اختلفت مستويات العمل في هذه التكتلات سيحقق الكثير من المكاسب الاقتصادية وغير الاقتصادية في التعامل مع دول الغرب والدول الآسيوية في المستقبل[١].

في ضوء الطرح السابق نرى ان النظام السياسي لدولة الامارات العربية نظام متماسك استطاع ان يحقق الكثير من الانجازات للشعب، استطاع ان يثبت ان كيانه الاتحادي كيان راسخ وثابت من خلال السير الحثيث عبر منهجية منظمة كان لها وقعها المؤثر في مسيرتها منذ قيام الاتحاد في العام ١٩٧١ والى يومنا هذا فالجيل الاول من قادة الاتحاد تميزوا بالحنكة السياسية والقدرة بالانفتاح على الاخر مما حدا بهم بتجاوز العديد من العقبات مع الرغبة الحقيقية في التعاون مع الدول في محيطها الاقليمي والدولي وكان لذلك عظيم الاثر في دفع عملية التنمية والتقدم والعمران قدماً، ولكن الجيل الثاني من قادة الامارات برزت لهم مشكلات معقدة وصراعات داخلية وتزايد مشاكل العمالة وتراجع مسيرة التعليم والتنمية كل هذه الامور ربما تؤثر على مستقبل النظام السياسي الاماراتي بل على الاتحاد برمته اذا لم يتم التعاطي مع هذه المشكلات بحكمة بالغة فما فعله الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان" قد يكون عرضة للخطر اذا لم يتم التعاون بشكل فعلي بين الامارات السبع.

الخاتمة

لقد حققت الإمارات العربية المتحدة نجاحات لايمكن انكارها على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولكن من أهم هذه النجاحات كان تأسيس الكيان الاتحادي وبقاؤه واستمراره الى يومنا هذا.

فأن بقاء هذا النظام السياسي قوياً وفاعلاً في بيئة مضطربة ومتوترة كبيئة الخليج العربي يعد نجاحاً ملحوظاً بحد ذاته، لكن هذا لا يعني أن مسيرة الاتحاد لم تواجه المطبات والعثرات، فالاتحاد اتبع اسلوب التأني والحنكة في مواجهة التحديات التي واجهت النظام السياسي في الإمارات، فقد استطاعت الدولة الاتحادية عبر التشريعات الاتحادية من بسط نفوذها والوصول

[١] المصدر نفسه ، ص٤٣-٤٦.

الى كل فرد من افراد الإمارات، كما اسهمت القوانين الاتحادية على تغلغل الحكومة الاتحادية في الجوانب الحياتية كافة وتحقيق النجاحات على الصعيد الخارجي.

إن الدمج المؤسسي والقانوني والتشريعي، هو أهم ماتحقق للدولة الاتحادية على الصعيد السياسي، فمنذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في العام ١٩٧١، يلاحظ إن هذا الدمج قد وصل الى مراحل متقدمة ومتداخله ، ولم يعد من الممكن الشك في بقاء واستمرار الكيان الاتحادي في الإمارات الذي تخطى مرحلة التأسيس ودخل مرحلة النضوج والاستقرار، ولكن البقاء في هذه المرحلة يتطلب جهداً مضاعفاً والا فأن مستقبل الاتحاد سيكون في خطر.

أن الدولة الفيدرالية الإمارتية بحاجة الى الاستمرار في مرحلة النضج والتمكين الاتحادي، وكما عمل مؤسسو الدولة على بناء النظام السياسي وترسيخ فكر البناء الاتحادي فيها، فإن المسؤولية تقع على عاتق الجيل الثاني من حكام الإمارات وأعضاء المجلس الأعلى للاتحاد في نقل الدولة الاتحادية الى مرحلة جديدة تكون سمتها تفعيل الدولة الاتحادية ومؤسساتها وتحقيق النضج الاتحادي.

ولا يمكن إن نتجاوز دور الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان"، في تأسيس هذا النظام السياسي القوي والمتماسك، وبناء الدولة الاتحادية في ظروف استثنائية لكونه يمتلك صفات القيادة الحقيقية، التي استطاعت من دمج الاضداد، وتحقيق نوع من التماسك بين الإمارات السبع ، والان في خضم البيئة السياسية غير المستقرة التي تحيط بدول الخليج العربي عموماً يلاحظ ان هناك خطر الانجرار في التغييرات التي تحدث في المنطقة العربية بعد العام ٢٠١١، في حال استمرار المشكلات الموجودة في داخل الاتحاد، فربما هناك اصابع خفية قد تحرك عدداً من الملفات والقضايا العالقة في دولة الامارات وتعرض كيانها الاتحادي الى الخطر وعليه يجب تدارك المشكلات الداخلية قبل استفحال الخطر،فضلاً عن مشكلاتها الخارجية مع دول الجوار كإيران والتنافس على الزعامة مع دول الخليج وخصوصاً مع المملكة العربية السعودية وقطر.

"The political system of United Arab Emirates"

Assistant professor:
Nadia Fadil Abbas

Abstract

This research studies the political system of United Arab Emirates, according to its evolution and composition. It also studies its federal system, and the form of political institutions composing this system which are the executive, legislative, and judicial authorities. It tries to evaluate the federal experience in UAE, taking into considerations its positive and negative points, answering the question whether this experience reached the level of federal maturity after the death of its leader Sheikh Zayed Bin Sultan A'l Nhyan whose great leadership played a great role in the development of UAE.

As federalism is an ideology before it can be a practice, we may ask if there is a parallelism between ideology and practice of federalism in UAE, especially there is a state of instability in Arab Gulf region, which may affect UAE entity in the future in case that the Arab Gulf faces the wave of the Arabian change.